المعهد العالي للدراسات الإسلامية

جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة في بيروت



دراسات إسلامية

٣

الموسم الثقافي

١٤١٠ - ١٤١١هـ ١٩٨٩ - ١٩٩٠م

الفهرس

الموضوع	الصفحة

ألمانيا وسياسة «الاندفاع نحو الشرق»(*)
العلاقات الألمانية العثمانية
من ١٨٧١ - ١٩١٨م

د.عبد الرؤوف سنو

إن مقالة واحدة أو عدّة مقالات قد لا تفي المصالح الالمانية في الشرق حتى الحرب العالميـة الأولى حقّها من الـدراسة ، على الـرغم من أن تلك المصالح قدبدأت متأخرة نسبياً عن غيرها من مصالح الدول الأوروبية الأخرى مع الشرق واتّخذت منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر منحى خاصاً تحت شعار Drang nanch dem Osten . وهذا يعود بالطبع إلى تشعّب المصـالح الألمانية في المنطقة وتضاربها مع مصالح دول إمبريالية أخرى وأثرها وتأثيرها بالجيوبـوليتيك والجيـوستراتيجيـك . وعندمـا نقول « المصـالح الألمـانية في الشرق » ، فإننا نعني بذلك علاقات ألمانيا مع الدولة العثمـانية في منـاطقها الآسيوية ، علماً أن الدولة العثمانية التي كانت عند بداية القرن التاسع عشر ، رغم مـا ألحق بها من هـزائم ، لا تزال تحتفظ بـآسيا الصغـرى ، والأقـاليم العـربية ، وبـالقسم الأكبر من شبـه جزيـرة البلقان ، وفـوق ذلك الممـرات الإستراتيجية كالدردنيل والبوسفور . وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان المدّ الإمبريالي الأوروبي قد قضم ولايات السلطنة العثمانية في شمال أفريقيا ، فضـلاً عن مصر والسـودان ، فيما زال الـوجود العثمـاني عن معـظم تـركيـا الأوروبية .

(*) أعدت هذه الدراسة بمنحة إقامة في ألمانيا الاتحاديـة قدمتهـا مؤسسة DAAD ، ثم ألقيت محاضرة في المعهد .

إننا نطرح المقولة ، بأن الإعتبارات الإقتصادية الألمانية ، كتراكم الرأسمال والنموّ الصاعق للصناعة ومتطلباتها مقرونة باستراتيجية ألمانيا الأمبريالية وأهمية الدولة العثمانية بولاياتها الآسيوية ، لهذه الإعتبارات ، هي التي فرضت على ألمانيا سياستها في « الإندفاع نحو الشرق » وإدخال الدولة العثمانية ضمن نسق سياستها العالمية .

١ ـ التغلغل الأوروبي في السلطنة العثمانية

منذ أن أخذ الإعياء يدبّ في كيان السلطنة بنهاية القرن السابع عشر ويظهر بوضوح في القرنين التاليين ، ظهر في التاريخ والأدب السياسي ما يُسمى إصطلاحاً « المسألة الشرقية » Eastern question ، التي شملت باختصار جميع المشكلات التي ارتبطت بانهيار السلطنة داخلياً وثورات الشعوب المحكومة من قبلها ، وأخيراً تضارب المصالح الأوروبية وتشابكها في الدولة العثمانية وتدخّل الدول الكبرى في عملية الإنهيار العثماني .

وفيما سارت كل من بريطانيا وفرنسا ، لأسباب استراتيجية واقتصادية ، في سياسة المحافظة على الدولة العثمانية ـ على أقل تقدير حتى نهاية القرن الثامن عشر ـ ومحاصرة روسيا القيصرية داخل البحر الأسود وإغلاق الممرات في وجهها ، ظلت العوامل الدينية والسياسية والإستراتيجية ، والإقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممّرات وبالتالي على العاصمة العثمانية ، لكن هذه السياسة اصطدمت في كل مرة بمصالح دول أوروبية أخرى . وكما ذكرنا ، ففيما عارضت بريطانيا وفرنسا القضاء على السلطنة لأسباب استراتيجية واقتصادية ، نازعت النمسا روسيا على الزعامة والنفوذ في البلقان . وكانت النمسا قد أنهت علاقاتها الحربية مع السلطنة بنهاية القرن الثامن عشر بعدما « تشبّعت » وحقّقت معظم أهدافها السياسية من جانب السلطنة ولم يتبقَ لها من أطماع سوى في البوسنة والهرسك ، اللتين ضمتهما إليها في ١٩٠٨ .

وبسبب مشاكلها القومية ، لحقت إيطاليا وألمانيا متأخراً بالرّكب

الإستعماري الموجّه ضِدّ السلطنة العثمانية . وفيما اتّبعت ألمانيا نهجاً جديداً للتغلغل الأمبريالي في الدولة العثمانيـة ، يستبعد العنف العسكـري وهو مـا سنبحثه بعد قليل ، سارت إيطاليا في خطى الدول الكبرى ، واستولت على طرابلس الغرب عام ١٩١١ .

ورغم تضارب مصالحها في الدولة العثمانية ، إلا أنّ الدول الأوروبيـة سـارت في سياسـة واحدة وهي سلب السلطنـة ونهبها مستخـدمـةً في ذلـك « الإمتيـازات » Capitulations العثمانيـة وسيلةً لتحقيق أهدافهـا . ولم يعـد السلطان العثماني يستطيع أن يفرض إرادته على رعاياه من المسيحيين ، أو أن يحدّد الضريبة الجمركية على التصدير والإستيراد من وإلى السلطنة ، ولا أن يفرض على التجار الأجانب ضريبة الجمارك على نقل بضائعهم داخل الأراضي العثمانية . وباختصار ، فقد كانت وبالاً على الإقتصاد والتجارة العثمانية ، إذ أتاحت دخول المنتجات الأوروبية إلى الأسواق العثمانية بأفضل الشروط ، فيما كانت المنتجات العثمانية ذات النمط الإقطاعي عاجزة عن التسويق والمنافسة في الأسواق الأوروبية ، بسبب أنـظمة الحمـاية الجمـركية وجـودة المنتجات

---

(١) كان تأثير تغلغل المنتجات الصناعية الأوروبية في الأسواق العثمانية وخيماً على اقتصاد البلاد . فابتداءً من ١٨٢٢ اضطرت « معامل » الصوف في أنقرة ومناطق أخرى للإقفال ، ليس بسبب المنافسة الإنكليزية فحسب ، بل بسبب احتكار التجار الانكليز للصوف المحلي وشرائه بأسعار مضاربة . كذلك تلقت صناعة الحرير ضربة قاسية ، إذ انخفض عدد الأنوال في استانبول من ٣٠٠٠ إلى ٣٠٠ . وفي بروسيا من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠ . ولم تسلم مغازل النسيج من المضاربة الأوروبية فانخفض عددها في الآستانة وسكوتاري من ٢٧٥٠ إلى ٢٥ في الستينات . ومن أصل ٢٠ ألف نول التي كانت تعمل في دمشق عند بداية القرن الماضي ، لم يتبق منها عند نهاية القرن التاسع عشر سوى النصف . وفي منطقة حلب تراجع عدد الأنوال في الفترة نفسها من ١١ ألف إلى أقل من الثلث . راجع

Armin Koessler, Die Wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreichs in der Tuerkei 1871- 1908, Freiburg 1981, p.34; Deutshes Handels- Archiv (=HA), 1900/II, p.877; Preussishes Handels- Archiv (=PHA), 1878/II, p.493; Konstantinopler Handelsbaltt (=KHB), 7(1902), no. 43, p.675; Roger Owen, The Middle East in the World Economy 1800- 1914, London.N.Y. 1981, p.91ff.
F.Martens, Das Konsularwesen und die Konsular jurisdiktion im Orient. Mit Ergaenzungen des Autors. Uebersetzt v.H. Skerst, Berlin 1874, p.249 ff.

الأوروبية ورخصها بالمقارنة مع السلع العثمانية . فانهارت تبعاً لذلك بعض الصناعات التقليدية العثمانية . وعندما حاولت الدولة العثمانية خلال مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ إلغاء الإمتيازات رفضت الدول الأجنبية الطلب العثماني بحجة إن إلغاءها سوف يجعل من رعاياها ومن المحميّين تحت سلطة الحكام العثمانيين وتعسفهم .

لفترة ظلّت بريطانيا وتليها فرنسا تهيمنان على التجارة مع الدولة العثمانية . ولكن مع تدفّق منتجات دول أوروبية أخرى منذ الرّبع الأخير من القرن التاسع عشر تراجع مركزهما بشكل ملحوظ في تجارة التصدير إلى السلطنة . ومع ذلك فقد حافظت بريطانيا على مركزها الأول بين الدول المستوردة من الدولة العثمانية(١) .

وإلى جانب الإختراق التجاري ، وجدت الرأسمالية الأوروبية وسيلة أخرى للتغلغل في السلطنة ، وهي منح القروض إلى الدولة العثمانية وتوظيف الأموال في مشروعات إقتصادية وصناعية ومنجمية وزراعية . وقد أفسحت سياسة الإستدانة من البنوك الأجنبية وإفلاس الحكومة العثمانية عام ١٨٧٦ وتوقفها عن دفع ديونها وفوائد ديونها ، المجال للدول الأوروبية لأحكام الطوق حول رقبة السلطنة من خلال تأسيس « مجلس الدّين العثماني العام » Admi-nistration de la Dette Publique Ottomane عام ١٨٨١ ، الذي وضع مالية البلاد تحت إشرافه . أمّا الوجه الآخر لتغلغل الرأسمال الأجنبي فكان في شكل امتيازات لبناء خطوط السكك الحديدية وشق الطرقات وبناء المرافىء وتأسيس البنوك والإستثمار الصناعي والمنجمي والزراعي(٢) .

---

(١) حول تطوّر التجارة الدولية مع السلطة العثمانية ، راجع الجدول I.

(٢) حول الاختراق الأوروبي للاقتصاد والمالية العثمانية ،

Jean Ducruet, les capitaus europeens au proche-Orient, Paris 1964;

وقارن- Helmut Mejcher, «Die Bagdadbahn als Instrument deutschen wirtschaft-lichen Einfluesse im Osmanischen Reich», in Geschichte und Gesellschaft, 1 (1975), 451f.

وإلى جانب التسرّب السياسي والإقتصادي والتجاري والرأسمالي ، سارت الدول الكبرى في سياسة التغلغل الإستشراقي والديني / الثقافي ، وذلك لخلق مناطق نفوذ أيديولوجية لها . وحيث هناك تجارة ورساميل ومستعمرات ، وحيث هناك مناطق يجب اختراقها ، كان مستشرقون ومبشّرون سبّاقين إلى تلك المناطق . وفي ذروة المدّ الإمبريالي الأوروبي كان العمل الإستشراقي قد أخذ منذ منتصف القرن التاسع عشر يتراجع لمصلحة الإستشراق المؤسّساتي ، الذي يعتمد في وجوده على الدعمين المالي والمعنوي للحكومات الغربية . ونتيجة لذلك شهدت المناطق العثمانية هَجْمةً إستشراقية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية والمنظّمة الصهيونية أسفرت عن تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية والإستشفائية ومراكز الإستشراق ، ووضع دراسات إستشراقية وإستكشافية لأنشطة الثقافة والعلوم ووسائل الإنتاج والحياة السكانية والإجتاعية ، فضلاً عن الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية ، كانت تصب كلّها في نهاية الأمر في مصلحة الهيمنة الإستعمارية[1] .

وبفعل الإختراقات المتعددة الأوجه للإمبريالية الغربية رأى سلاطين آل عثمان وأعوانهم من المصلحين ضرورة إصلاح الدولة ، وإن يكن بالإقتباس عن الغرب المسيحي . ورغم تطبيق العديد من الإصلاحات خلال القرن التاسع عشر والتي يجب ألا يُقلّل من شأنها في عملية تحديث الدولة وعلمنتها ، إلّا أنها لم تستطع أن توقف تدهور الدولة ومؤسساتها وذلك بسبب شدة التناقضات الداخلية والتيارات الإقليمية والمصالح المتضاربة للدول الكبرى في

(١) حول الجانب المادي السلبي للإستشراق ، Edward Said, Orientalism, London 1978, and Ben Arieh, The Rediscovery of the Holy Land in the Nineteenth Century, Jerusalem 2.ed. 1983.
أذكر هنا أطروحة الدكتوراه لنمر سرحان ، الدراسات الاستشراقية في فلسطين ١٧٩٨ ـ ١٩٤٨ واقعها واستغلالها ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، بيروت جامعة القديس يوسف ـ ١٩٩٠ ، حيث يتطرق إلى دور المؤسسات الاستشراقية الغربية ويربطه بسياسة الهيمنة الاستعمارية على فلسطين .

السلطنة[1] .

وفيما استطاعت الدول الأوروبية الرئيسية أن تحقّق قفزات نوعية في علاقاتها بالدولة العثمانية سواء سلماً ممثّلة بالهيمنة السياسية والإقتصادية والتجارية والثقافية ، أو عسكرية من خلال اقتطاع أجزاء من السلطنة اتّسمت العلاقات الألمانية العثمانية حتى قيام ألمانيا الموحدة عام ١٨٧١ بالضعف . وقد اقتصرت العلاقات على اهتمامات استشراقية وتبشيرية واستيطانية ومصالح تجارية غير متينة ، فضلاً عن نفوذ سياسي غير مؤثّر .

وتعود الإهتمامات الإستشراقية الألمانية إلى العصور الوسطى مروراً بعصر النهضة حين استحدثت في الجامعات والمعاهد الألمانية كراسي لتدريس اللغات والآداب الشرقية وترجمت أهم الأعمال العربية وفي مقدمها القرآن الكريم[2] . وبتأسيس « جمعية المستشرقين الألمان » Deutsche Morgen-laendische Gesellschaft عند منتصف القرن التاسع عشر انتقل الإستشراق الألماني من مجاله الفردي إلى مجاله المؤسساتي ، حيث تأسّس العديد من مؤسسات الإستشراق الألمانية[3] . ومنذ بداية القرن التاسع عشر انتقلت اهتمامات الألمان من مجالها الإستشراقي الديني الفيلولوجي إلى إطارها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والتاريخي والأثري . فظهرت دراسات ألمانية حول الطوائف الدينية في الشرق ، ووضعت مؤلّفات في التاريخ والآثار وأطالس جغرافية تصف المناطق العربية الخاضعة للحكم العثماني . كما تناولت دراسات تاريخية وسياسية الدولة العثمانية وأقاليمها وأوضاعها من منظار

---

(١) حول الاصلاحات العثمانية

Robert Devereux, The First Ottoman Constitutional Period, A Study of Midhat Constitution and arliament, Baltimore 1963.

Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire 1856- 1876, N.Y. 1973.

(٢) Johann Fuck, Die arabischen Studien in Europa vom 12. bis in den Anfang des 19. Jahrhunderts, in: R. Hartmann/H.Scheel, Beitrâge zur Arabistik, Semitistik und Islamwissenschaft, Leipzig 1944.

(٣) هناك العديد من مؤسسات الاستشراق تأتي المقالة على ذكرها في حينه .

الأوروبي . ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي أخذت تظهر دراسات حول التجارة والإقتصاد وخطوط المواصلات في الشرق وأهميتها بالنسبة لأوروبا . كما وُضعت دراسات تبحث سبل استيطان ألماني في ممتلكات الدولة العثمانية[1] .

وبالإنتقال إلى النشاطات التبشيرية الألمانية في الشرق ، نرى أنه حتى عام ١٨٤١ لا يمكن الحديث عن تمثيل تبشيري ألماني في الدولة العثمانية . لكن قيام مطرانية القدس الإنجيلية بشراكة بروسية/ بريطانية واعتراف الباب العالي بالملّة البروتستانتية عام ١٨٥٠ ، وضعا الأسس للنشاطات التبشيرية الألمانية . ففي عام ١٨٤٦ هبط فلسطين مبشّرون تابعون لـ « أخوّة سان كريشونا » Der Pilgermissionsanstalt auf St. Chrischona . ولحق بهم بعد سنوات قليلة إلى القدس والأستانة والإسكندرية شماسات الكيزرزفرت Kaiserswerther Diakonissen- anstalt am Rhein Der Jerusalemsverien. Johann Schneller شنللر فجمعية بيت المقدس . كما تأسّس العديد من المؤسسات التعليمية والصحية ودور الأيتام في أنحاء السلطنة[2] .

والمعروف أن حركة الإستيطان في أراضي الدولة العثمانية قد حُمِلَت أصلاً على أكتاف المبشّرين ، إلّا أنها مع ذلك شغلت الرأي العام الألماني بمختلف فئاته وطبقاته منذ العشرينات من القرن التاسع عشر : طبقات الشعب الفقيرة من الفلاحين والحرفيين والعمال ، رجال الصناعة الباحثين عن المواد الخام لصناعاتهم والأسواق لتصريف منتجاتهم ، أصحاب الرساميل الساعين

---

(١) سنو ، عبد الرؤوف ، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين ، ١٨٤١ - ١٩٠١ ، بيروت ، ١٩٨٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٥ . وقارن على المحافظة ، العلاقات الألمانية الفلسطينية ، من انشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمة الثانية ١٨٤١ - ١٩٤٥ ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢١ - ٣٣ .

(٢) راجع كتابي ، المصالح الألمانية حيث تعالج نشاطات هذه الجمعيات بالتفصيل .

لتوظيف أموالهم ، شركات المقاولات المدعومة من البنوك والساعية وراء المشاريع ، وأخيراً ، الأفراد المدفوعين دينياً ويريدون الإستيطان في الأراضي المقدسة في فلسطين .

ومن الشخصيات الألمانية التي لفتت الإنتباه إلى الإستيطان في الدول العثمانية قبل توحيد ألمانيا : نيبور Neihbur الكونت بوكلر Graf Pu^ckler ، هلموت فون مولتكه Helmut von Moltke ، فريدريك ليست Friedrich List ، فردينان لاسال Ferdinand Lassalle ، وليم روشر Wilhelm Roscher ، الأمير كلودفيغ تسو هوهنلوهي شلنغسفورست Schillingsfûrst Chlodwig zu Hohenlohe ، عالِم الآثار لودفيغ روس Ludwig Ross وغيرهم . أما أهم المشاريع الإستعمارية الألمانية ومعظمها لم يكتب لها النجاح فهي : مستعمرة هيركلي Herakli بالقرب من أثينا (العشرينات) ، استعمار مناطق في آسيا الصغرى (منذ الثلاثينات) ، مشروع دول الهنزا لشراء جزر الأرخبيل اليونانية وزراعة القطن وتربية الحرير عليها وتصنيعهما وبيع الإنتاج محلياً لضرب المنافسة الفرنسية والنمساوية والبلجيكية (أواخر الثلاثينات) ، مشروع تدويل القدس وتوطين اليهود من خلال مطرانية القدس الإنجيلية (منذ أوائل الأربعينات) ، مشروع إستيطان منطقة الدانوب الأسفل وبلغاريا ومقدونيا (منذ الأربعينات) ، مشروع استعمار فلسطين (منذ الأربعينات) ، ومشروع توطين فقراء هسن Hessen وفورتنبرغ Wu^rttemburg في نواحي حوران وشرق الأردن .

ورغم فشل معظم المشاريع الإستيطانية ، فقد تمكنت جاليات ألمانية وإن بأعداد قليلة من الإستيطان في الآستانة ، سمرنة ، بيروت والقدس . ولكنّ الألمان الوحيدين الذين حقّقوا نجاحاً طويل الأمد في حقل الإستعمار كانوا

---

(١) تفاصيل وافية عن النشاطات الاستيطانية الألمانية في أنحاء الدولة العثمانية قبل عام ١٨٧٠ لدى Ernst von der Nahmer, «Deutsche Kolonisationsplaene und-erfolge in der Tuerkei vor 1870, in: «Schmollers Jahrbuch» 40, 2 (1916), pp. 387-448.

جماعة الهيكل الألمانية Deutsche Tempel- gesellschaft التي كان أعضاؤها قد انشقوا في الخمسينات من القرن التاسع عشر عن الكنيسة البروتيستانية الألمانية ونزحوا في أواخر الستينات إلى فلسطين وأسّسوا - بعد صدور مرسوم الإستيطان العثماني لعام ١٨٦٧ الذي سمح للأجانب بالتملك - مستعمرات في حيفاويافا/ سارونا والقدس . والجدير بالذكر أن جماعة الهيكل كانوا المستعمرين الألمان الوحيدين الذين حصلوا « لأسباب إنسانية » على دعم دبلوماسي من « إتحاد شمال ألمانيا » Norddeutscher Bund لمشروعاتهم الإستيطانية في الدولة العثمانية[١] .

وعلى صعيد العلاقات التجارية بين الدويلات الألمانية والسلطنة العثمانية ، فرغم توقيع بروسيا ، المملكة الألمانية الكبيرة ، في عام ١٧٦١ « معاهدة صداقة وتجارة » -Schiffahrtsvertrag Freundschafts-, Handels und مع السلطنة وتجديدها في ١٧٩٠ و١٨٠٣ ، وعقد دول الهنزا Hansestâdte في ١٨٣٩ و « الإتحاد الجمركي » Der Zollverein في عامي ١٨٤٠ و١٨٦٢ إتفاقات تجارية وملاحية مع السلطنة العثمانية على نسق معاهدات الإمتيازات وخاصة معاهدة بلطا ليمان[٢] ، ظل مستوى التجارة الألمانية مع الدول العثمانية خلف الدول الأوروبية الرئيسية . وهذا يعود إلى ضعف الصناعة الألمانية نفسها التي كانت أقل تطوّراً من صناعات الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى المهتمة بالتجارة الشرقية ، وإلى تمزّق السوق الألمانية الداخلية ، - على أقل تقدير حتى قيام الإتحاد الجمركي - والتشرذم

---

(١) Alex Carmel, Die Siedlungen der wuerttembergischen Templer in Palaestina 1868- 1918, ihre lokalpolotischen und internationalen Problemem aus dem Hebraeischen ûebersetzt von Perez Leshem, Stuttgart 1973.

(٢) De Martens, Recueil des principaux Traités d'Alliance, de Paix, de Tréve, de Neutralité, de Commerce, de Limites, d'échange etc, conclus par les Puissances de l'Europe tant entre elles qu'avec les Puissances et états dans d'autres parties du monde. Depuis 1761 jusqu'a présent, vol. III: 1787- 1790 inclusiv, Goettingen 1791, 197., 199.; Torgay, op. cit. p. 47f;
Juergen Pruesser, Die Handelsvertraege der Hansestaedte Luebeck, Bremen und Hamburg mit ueberseeischen Staaten im 19: Jahrhundert, Bremen 1962, p. 58ff.

السياسي حتى ١٨٧١ ، والحصار القاري عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التالي ، ونظرة الدولة العثمانية إلى بروسيا على أنها دولة أوروبية من الدرجة الثانية ، وأخيراً ، الإفتقار إلى وكالات تجارية ألمانية في السلطنة وإلى تمثيل قنصلي متمرس وإلى بحرية ألمانية تحمي التجارة الألمانية في طريقها إلى المتوسط من هجمات دويلات شمال أفريقيا .

سياسياً ، تعود العلاقات الألمانية العثمانية إلى فترة حرب السبع سنوات (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) ، عندما حاولت بروسيا دون نجاح جر الدولة العثمانية إلى تحالف معها موجّه ضد كل من روسيا والنمسا . فضعف الدبلوماسية البروسية في الآستانة وعدم رغبة الباب العالي التورّط بـ « المسألة الأوروبية » أفشل المشروع[١] . ورغم هذا الإخفاق لم تتوان بروسيا ، ولأسباب تتعلق بالتوازن الأوروبي ، عن مساعدة الدولة العثمانية لإنقاذها من براثن روسيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وتمثّل الفترة الممتدة ما بين صلح أدرنة ١٨٢٩ وإنتهاء الأزمة المصرية في ١٨٤٠ نقطة تحول هامة في السياسة الألمانية تجاه المسألة الشرقية . فخلال مفاوضات السلام بين روسيا والسلطنة عام ١٨٢٩ توسّطت بروسيا بين الدولتين من خلال إيفاد الجنرال موفلينغ Mûffling[٢] ، وبموافقة فريدريك وليم الثالث وصل إلى الآستانة عام ١٨٣٥ الضابط البروسي هلموت فون مولتكه في زيارة خاصة تستغرق ستة أشهر . ولكنّ هذه الزيارة تحوّلت إلى إقامة دامت أربع سنوات قضاها مولتكه كمستشار في إعادة تنظيم الجيش العثماني . كما لعب مولتكه دوراً بارزاً في إعادة تنظيم الدفاعات العثمانية في شمال سوريا

---

(١) HA 1863/I, Beilage Zu no.16, pp. 1-18, 284ff, 327; Torgay, op, cit., p.47f.
Politische Correspondenz Friedrichs des Grossen, Berlin 1883, vol. 11, p.7f., 16f., 21f.; vol. 21, p.296ff., 319ff., 332ff., 436ff.

(٢) Karl von Sax, Geschichte des Machtverfalls der Tûrkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der «orientalische Frage. bis auf die Gegenwart, 2, Aufl. Wien, p. 235ff.

والأناضول قبل معركة نزيب (١٨٣٩)[١] . ولكن محاولة السلطان محمد الثاني إصلاح الجيش العثماني بالنظريات الغربية ، وإعجابه بمستوى الجيش البروسي[٢] ، ومساعي روسيا لعرقلة إستعانة السلطنة بمستشارين عسكريين بريطانيين ، كل هذه الأمور مجتمعة أفسحت في المجال أمام بروسيا لزيادة تورّطها بالمسألة الشرقية . ففي العام ١٨٣٧ أرسلت الحكومة البروسية ضباطاً آخرين للخدمة في الجيش العثماني .

وتمثّل فترة إنتقال الحكم من فريدريك وليم الثالث إلى فريدريك وليم الرابع أدق مراحل المسألة الشرقية حسماً وهي تحجيم محمد علي باشا ، والي مصر ، على طاولة المفاوضات في لندن ، بينما أرادت بروسيا أن تكون مشاركتها « دعماً معنوياً » للمؤتمر[٣] . إلّا أنّ هذه المشاركة سرعان ما تحولت إلى مزيد من التدخّل في أمور المشرق العثماني ، فبعد قليل على انتهاء المسألة المصرية أعلنت بروسيا عن مشروع سياسي أقلق الحكومة العثمانية والدوائر الدبلوماسية الغربية ، وهو تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين ووضعها تحت إشراف الدول الأوروبية الكبرى[٤] . ثم ما لبثت بروسيا أن عقدت مع بريطانيا إتفاقية « مطرانية القدس الإنجيلية » ، التي فاقت مدلولاتها السياسية مسألة استيطان بضعة مبشّرين ألمان في ممتلكات الدولة العثمانية

---

(١) راجع مذكرات مولتكه حول إقامته في الدول العثمانية

Helmuth von Moltke, Gesammelte Schriften und Denkwûrdigkeiten, vol 2: Vermischte Schriften, Berlin 1892 vol. 8: Briefe ûber Zustânde und Begebenheiten in der Tûrkei aus den Jahren 1835- 1839, Berlin 1893.

(٢) عام ١٨٣١ صدر في باريس كتاب

Marquis de Garaman, Essai sur l'organisation militaire de la Prusse الذي سرعان ما ترجم إلى اللغة التركية وأثار اهتمام السلطان محمود الثاني ولفت انتباهه إلى الشهرة العسكرية التي أحرزتها بروسيا .

(٣) Piers Walter, Preussen und die orientalische Krise von 1839- 1841, unpublished Dissertation, Tûbingen 1924, pp. 11- 12, 31.

(٤) قارن F.O. 64/235, Bulow to Palmerston, March 6, 1841; J.Hajjar, L'Europe et les destinées du Proche-Orient 1815- 1848, p.325ff.

بتوطين اليهود في فلسطين والحصول على نفوذ لدى الباب العالي[1] .

ونتيجة للخلل الذي أصاب « التناغم الأوروبي » European concert خلال أدقّ مراحل الأزمة الشرقية ، ولا سيما حرب القرم ، ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦ ، فضّلت بروسيا عدم التورّط في المسألة والإنضمام إلى التحالف المعادي لروسيا[2] . كما وقفت بروسيا موقفاً داعماً للدبلوماسية الروسية في مساعيها التنصل من بنود معاهدة باريس لعام ١٨٥٦ ، المتعلقة بحياد البحر الأسود ، خلال مؤتمر لندن في ١٨٧٠[3] . كذلك سارت بروسيا في سياسة المحافظة على التوازن لمصالحها في كلٍ من روسيا والنمسا . ومع ذلك فقد أتاحت « عودة الوئام » إلى التناغم الأوروبي حول المسألة اللبنانية إلى عودة الحيوية مجدّداً إلى الدبلوماسية البروسية في المسألة الشرقية . فقبل ذلك بقليل شاركت بروسيا الدول الكبرى في مشروع تقسيم « لبنان » (نظام القائمقاميتين) . وعلى أثر حوادث الستينات كانت بروسيا إحدى الدول الكبرى التي وافقت على نزول القوات الفرنسية المؤقّت على الساحل اللبناني . كما شاركت بروسيا في وضع نظام المتصرفية في ١٨٦١ وتعديله في ١٨٦٤[4] . وأخيراً ، ساهمت بروسيا في وضع حدّ للإضطرابات التي اندلعت في جزيرة كريت خلال الستينات من خلال دعوة بسمارك ، مستشار اتحاد شمال ألمانيا ، في ك ٢ ١٨٦٩ الدول الموقّعة على معاهدة باريس إلى مؤتمر في العاصمة الفرنسية

---

(١) سنو ، عبد الرؤوف ، المصالح الألمانية ، ص ٢٣ ـ ٥٠ .

(٢) Winfried Baumgart, Der Friede von Paris 1856, Mûnchen/Wien 1972, p.51, 210f,

(٣) Gustav von Schoch, Bismarck und die orientalische Frage im Jahre 1870, in: Preussische Jahrbûcher, Bd. 192 (1923), pp. 327- 330.

(٤) Munir Ismail, Le Liban sous les Mutasarrifs. Situation Intérieure et politique internationale 1861- 1915. These de doctorat d'Etat es Lettres et Science Humain. Université de Paris- Sorbonne 1978, p.37f.
يشير إلى رسالة فون فاغنر von Wagner القائم بالأعمال البروسي في الآستانة إلى فون فيسنبروك Wissenbruck القنصل البروسي في بيروت بتاريخ ١٩ك١ (١٨٤٢) حول توصل الدول الكبرى إلى حل للمسألة اللبنانية يقضي بتقسيم لبنان إلى قائمقاميتين مارونية ودرزية .

لبحث المسألة الكريتية[1] .

بسمارك والمسألة الشرقية

ـ الموقف السياسي

بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا والدويلات الألمانية وقيام الدولة الألمانية الموحّدة في ك ٢ ١٨٧١ ، سعى بسمارك ، مستشار ألمانيا ، إلى اتّباع سياسة تقوم على توازنٍ للقوى في أوروبا في سبيل المحافظة على السلام في وسط القارة ، والتالي على مكاسب ألمانيا من الحرب مع فرنسا (الألزاس واللورين) . فعن طريق سلسلة من التحالفات : مع روسيا والنمسا (عصبة الأباطرة الثلاثة Drei Kaisersbund منذ ١٨٧٢) ، ومع النمسا/ هنغاريا (١٨٧٩) ، ومع النمسا/ هنغاريا وإيطاليا (١٨٨٢) ، ومع روسيا سراً (١٨٨٧) حاول بسمارك أن يعزل فرنسا ويحمي ألمانيا من شهوات انتقامها . كما قامت سياسة بسمارك على منع قيام تحالف روسي ـ فرنسي ، بريطاني ـ فرنسي أو بريطاني ـ روسي من خلال اللّعب على التناقضات الإمبريالية لتلك الدولة وخاصة في المسألة الشرقية . هذا التضارب المتمثّل بتضارب المصالح البريطانية الفرنسية في مصر ، المصالح البريطانية الروسية في الآستانة والممرات والمصالح الإيطالية الفرنسية حول تونس ، خاصّة وأنّ بلاده كانت في تلك المرحلة غير مهتمة بالمسألة الشرقية . ومن إشارات بسمارك إلى عدم اهتمامه بتلك المسألة وتعقيداتها وما قد تعكسه على التوازن والسلام الأوروبيين قوله في عام ١٨٦٧ : « . . . . علينا ألاّ ننسى . . . أنه ليس لدينا في هذه المسألة مصلحة مباشرة ، بل إن سياستنا سوف تسير لمصلحة وضعنا الأوروبي في حرية ودون أية عقبات . . . إنّ الأوضاع في تركيا عامة لا تمسّنا مباشرة ، بل ما يمسنا هو فقط تأثيرها الذي ينعكس على علاقاتنا التي نمارسها مع الدول

---

(١) William Miller, The Ottoman Empire and its Successors 1801- 1927, London, New Impression 1966, p.317f.

الكبرى »[1] . وخلال الأزمة البلقانية لعام ١٨٧٥ ، وقبيل أشهر قليلة على اندلاع القتال بين روسيا والسلطنة العثمانية ـ ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) ، قال بسمارك في الريشستاغ بتاريخ ٥ ك ٢ ١٨٧٦ : « . . . إني أنصح بعدم التدخل فيما يحدث ، طالما أني أرى عدم وجود مصلحة لألمانيا في المسألة الشرقية ، التي . . . لا تساوي قيمة عظمة جندي بوميراني »[2] .

وفي تضارب مصالح الدول الكبرى على أطراف أوروبا ، رأى بسمارك أن ذلك يبعد قيام جبهة أوروبية موحدّة ضِدّ بلاده ويحررها من عقدة الجيوبوليتيك ، وهي الحرب على جبهتين . وبعد قيام عصبة الأباطرة الثلاثة ، حاول بسمارك أن يخفّف من حدّة التناقضات الروسية النمساوية حول البلقان ، والتي يمكن أن تؤثّر على وضع ألمانيا الدقيق في التوازن الأوروبي الذي وضع أسسه بنفسه . ومع ذلك رأى بسمارك أن مصلحة ألمانيا تفرض عليه من ناحية دعم النمسا الجرمانية والمحافظة عليها بوجه روسيا السلافية ، ومن ناحية أخرى عدم تحدّي بروسيا قدر الإمكان ، لطموحات روسيا في المسألة الشرقية . ففي عام ١٨٧٢ ، وعلى أثر تدخّل القنصل الألماني في القدس ، كارل فون آلتن Karl von Alten في النزاع بين رجال الدين الأرثوذكس اليونانيين وممثّلي السياسة الروسية هناك ضِدّ المصالح الروسية وانزعاج الدوائر الدبلوماسية في بطرسبورغ من ذلك ، اضطرّ بسمارك إلى إرسال تعليماته إلى البعثات الدبلوماسية الألمانية في الشرق « بعدم التدخّل في الشؤون السياسية للمنطقة »[3] . وفي الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ رأى بسمارك فيها أفضل حلّ للمسألة الشرقية التي هدّدت التناغم الأوروبي . فإذا ما استولت روسيا على الممرّات العثمانية فإن ذلك سوف يؤدّي إلى ناحيتين إيجابيتين

---

(١) Hajo Holborn, Deutschland und die Tûrkei 1878- 1890, p.4f.

(٢) Armin Kôssler, Die Wirtschaftsinteressen des Deutschen kaiserreiches in der Tûrkei 1871- 1908, Freiburg 1981, p.102.

(٣) Derek Hopwood, The Russian Presence in Syria and Palestine 1843- 1914, p.184.

لصالح ألمانيا ، وهما : إضعاف القدرات العسكرية الروسية بتحميلها أعباء حماية الممرّات ، وأن روسيا سوف تقدّر لألمانيا تأييدها لها في تلك المسألة . ولكن موقف بريطانيا الرافض لهيمنة روسية في الممرّات وضعف التأييد الفرنسي لروسيا وعدم وصول الجيوش الروسية إلى العاصمة العثمانية جاءت معاكسةً لنوايا بسمارك(١) .

إلا أن سياسة بسمارك خلال مؤتمر برلين (١٨٧٨) ، المنسجمة مع سياسة كل من بريطانيا والنمسا/ هنغاريا ، وتأييده للدولة العثمانية والنمسا/ هنغاريا في مسألة الجبل الأسود (١٨٨٠) ، لم تَسُرّ روسيا ودفعتها بعد وفاة غورشاكوف ، مستشار روسيا ، عام ١٨٨٣ إلى التقرّب من فرنسا . وإزاء التقارب الرّوسي الفرنسي سعى بسمارك إلى إستغلال الدولة العثمانية في لعبة التوازن الأوروبي ، وخاصة مع روسيا ، والتقرّب إلى السلطنة . فعاد عن موقفه من دعم احتلال روسيا للممرات ، ورأى ضرورة دعم السلطان العثماني بوجه المخططات الروسية ، لأنّ احتلال روسيا للآستانة والممرات سوف يؤثّر على وضع النمسا / هنغاريا في البلقان وأيضاً على عصبة الأباطرة الثلاثة . ولهذا سارت سياسة بسمارك إلى كسب الدولة العثمانية كـ « صديق » لألمانيا من خلال إصلاح الإدارة العثمانية (بعثة فتندروف Wittendrof ١٨٨٠) ، وإصلاح وتنظيم الجيش العثماني (بعثة أوتو كيلر Otto Kâler ١٨٨٢ وبعثة فون در غولتز von der Goltz ١٨٨٣) ، أو تزويد الجيش العثماني بالسلاح (١٨٨٣)(٢) دون التورّط مع السلطنة في تحالف ، على عكس ما كان يريده العسكريون الألمان وفي مقدمهم الجنرال فالدرسي Waldersee بأن تقوّي ألمانيا الدولة العثمانية عسكرياً لاستخدامها كحليف في أيّة حرب ألمانية وقائية مقبلة ضد روسيا أو فرنسا . وكان هدف بسمارك كما شرحه في أيار وتموز عام

---

(١) Maximillian von Hagen, Bismarck's Orientpolitik, p.238.

(٢) Wilhelm von kampen, Studien zur deutschen Tûerkenpolitik in der Zeiit. Wilhelms II. Diss. Christian-Albrechts- Universitaet zu kiel, 1969. p.18. Koessler, op. cit., p.104; Holborn, p. 29ff.. 37.

١٨٨٠ ليس تحقيق أهداف سياسية ، وإنما الحصول على مزيد من النفوذ في تركيا ، واستخدام الجيش العثماني المزوّد بالسلاح الألماني وتحت الإشراف الألماني ضد روسيا في حال أصبحت روسيا ، عدوّة السلطنة عدوّةً لألمانيا أيضاً[١] .

ولتنفيذ هذه السياسة اختار بسمارك أفضل الدبلوماسيين الألمان . فإلى جانب الغراف هاتسفلدت Hatzfeldt ، الذي عمل فترة قصيرة في بداية الثمانينات كسفير لألمانيا في العاصمة العثمانية ، فإن السفير فون رادوفيتز von Radowitz هو الذي قاد سياسة بسمارك في الدولة العثمانية إلى طريقها المنشود طوال عقد من الزمن (١٨٨٢ ـ ١٨٩٢)[٢] .

وفي رأينا فإن بسمارك لم يخرج ما بين عامي ١٨٨٠ ـ ١٨٨٣ عن سياسته المتحفّظة تجاه المسألة الشرقية ، إذ إن تسليح الجيش العثماني وتزويده بالمستشارين كان يخدم سياسته في التوازن الأوروبي وخاصة مع روسيا .

إن إدراك بسمارك لأهمية الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي دون التورّط في المسألة الشرقية يتجلّى بوضوح في رفضه طلب السلطان عبد الحميد الثاني تشكيل تحالف من السلطنة وألمانية والنمسا/ هنغاريا موجّه ضد روسيا وفرنسا (١٨٨٣) أو في دخول الدولة العثمانية في الحلف الثلاثي (ألمانيا ـ النمسا/ هنغاريا ـ إيطاليا) عام ١٨٨٧ ، وفي عدم التورّط بالمسألة البلغارية (١٨٨٥ ـ ١٨٨٧) ، وأخيراً في عقده لمعاهدة سريّة مع روسيا في حزيران ١٨٨٧ بهدف شق التقارب الروسي الفرنسي . وقد احتوت المعاهدة السريّة مع روسيا على تعهد ألمانيا بدعم احتلال روسيا للممرات والآستانة ، مقابل تعهد

---

(١) حول إقامة رادوفيتز في الدولة العثمانية - Von Radowitz, Aufzeichnungen und Erinnerungen aus dem Leben des Botschafters Joseph Maria von Radowitz, Stuttgart/ Berlin Leipzig 1925.

(٢) Kossler, op. cit., p. 104

روسيا بالوقوف على الحياد في حال اندلاع حرب ألمانية فرنسية[١]. ولكي يكبّل بسمارك يدي روسيا تجاه السلطنة، التي يحتاج إليها في لعبة التوازن مع روسيا، ولكي يجعل من تعهّده تجاه روسيا، طبقاً للمعاهدة السرية عديم الفائدة، تشكّلت بإيعاز منه «جبهة وفاق البحر المتوسط Mediterranean Entente» من بريطانيا وإيطاليا والنمسا/ هنغاريا بهدف المحافظة على الوضع الراهن في البلقان والشرق الأدنى[٢]. وكان معنى هذا إستحالة تنفيذ روسيا لسياستها في الإستيلاء على الآستانة والممرات. إن إطلاق يد روسيا تجاه الآستانة طِبقاً لمعاهدة ١٨٨٧ السرّية ومن ثَمّ تكبيل يدها من خلال «وفاق البحر المتوسط» يُظهر بوضوح عبقرية بسمارك في التوازن الأوروبي.

وانعكس تدهور العلاقات الألمانية الفرنسية منذ منتصف الثمانينات على المنطقة السورية الفلسطينية. ففي محاولة منه لإفهام الفرنسيين بأن محافظتهم على مصالحهم في سوريا وفلسطين مرتبطة بمدى تقرّبهم أو عدم تقرّبهم من ألمانيا، عكف بسمارك على إرسال السفن الحربية الألمانية إلى شواطىء البلدين - بحجة حماية المستوطنين الألمان - في محاولة لتحدّي فرنسا في مناطق نفوذها بالشرق[٣].

- بسمارك ومتطلبات النمو الصناعي والإقتصادي في ألمانيا

حتى تأسيس الرايخ الألماني عام ١٨٧١، كانت ألمانيا قد عايشت فترة ازدهار ونموّ صناعي. فالقفزة الإقتصادية والتقنية التي كانت دول أوروبا قد

---

(١) Gebhardt, Handbuch der deutschen Geschichte, vol. III, g.ed. von Herbert Grundmann, Stuttgart 1973, p.309ff.; Holborn, op. cit.p. 48.

(٢) في الواقع يعود تزويد ألمانيا للسلطنة بالسلاح إلى عام ١٨٧٣ عندما قدمت شركة كروب Krupp صفقة مدفعية ضخمة إليها وقد استخدمت هذه المدافع في حرب ١٨٧٧/١٨٧٨ الروسية العثمانية. Rathmann, op. cit. pp. 64-68.

(٣) PAAA, Tûrkei 177, Die Admiralitât an Bismarck A 3433, June 1, 1887; Werner Zûrrer, Die Nahostpolitik Frankreichs und Russlands 1891- 1898, Wiesbaden 1970, p. 123.

سبقتها إليها ، استطاعت ألمانيا أن تتجاوزها خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر . إذ أن قيام « الإتحاد الجمركي » عام ١٨٣٤ ، الذي انضمت إليه بعد قليل معظم دويلات ألمانيا ، وضع الأرضية الصالحة لتشجيع الصناعات الألمانية وزيادة الصادرات الألمانية . وبعد تحقيق ألمانيا لوحدتها القومية ، سارت الحكومات الألمانية قُدُماً في دعم اقتصادها الوطني وصناعاتها . فساهمت الدولة في كثير من قطاعات الإنتاج وتحكّمت بالأسعار في الأسواق المحليّة ونهجت سياسة الحماية الجمركية . وبذلك كان الإقتصاد الألماني يجمع ما بين الإقتصاد الحرّ واقتصاد الدولة[١] . وقد استطاع هذا الإقتصاد أن ينمو باضطراد ، وكانت أبرز معالمه نموّ الصناعة والتجارة الخارجية والبنوك والرأسمال الوطني .

ففي الفترة ما بين ١٨٤٨ ـ ١٨٦٤ تضاعف إنتاج الفحم الحجري والحديد الخام أربع مرات في منطقة الإتحاد الجمركي . وبين الأعوام ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ تضاعف إنتاج الحديد مرة أخرى بنسبة ٣ أضعاف ، وفاق إنتاج فرنسا[٢] ، وتحت مظلة الحماية الجمركية ، منذ عام ١٨٧٩ ، استطاعت الصناعة الثقيلة أن تحقّق ما بين ١٨٧٩ ـ ١٨٨٢ قفزات نوعية جديدة . فتضاعف إنتاج المصنوعات الفولاذية . وبين ١٨٧٢ و١٨٩٥ شهد الإنتاج الصناعي نموّاً وصل إلى ٦٤,٥٪[٣] .

كذلك شهدت التجارة الخارجية الألمانية نموّاً مضطرداً . فبعدما حقّقت نموّاً بنسبة ١٢٥٪ ما بين ١٨٥٤ ـ ١٨٦٩ ، عادت وتضاعفت في الفترة ما بين ١٨٧٥ ـ ١٩٠٠ . ومع ذلك فإن النموّ التجاري لم يواكب النموّ الصناعي

---

(١) المحافظة ، علي ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢) Sortorius von Waltershausen, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1815- 1914, 2. ed. Jena 1923, pp. 135, 166.

(٣) Kôssler, op. cit., p. 60

الألماني وظلّ متأخراً عنه[١] .

أما شبكة المواصلات الحديدية فتضاعفت ٣ مرات في الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٧٠ ووصل طولها إلى ١٩٥٠٠ كلم ، ولم تسبقها سوى شبكتي المواصلات الحديدية في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا[٢] .

وجاء تطوّر القطاع المصرفي مرادفاً لهذا التطوّر الصناعي والإقتصادي وتبعاً لمتغيرات الصناعة واحتياجاتها . فأخذت البنوك الضخمة تحلّ تدريجياً محلّ البنوك الخاصة مثل : ديسكونتو غيزلشافت Diskonto gesellschaft في برلين عام ١٨٥١ ، ودارمشتادتر بنك Darmstâdter Bank عام ١٨٥٣ وبرلينر هاندلز غيزلشافت Berliner Handelsgesellschaft عام ١٨٥٦ والدويتش بنك Deutsche Bank عام ١٨٧٠ وأخيراً درسدنر بنك Dersdner Bank في عام ١٨٧٢ . ولم تكتف هذه البنوك بتمويل تجارة الإستيراد والتصدير الألمانية ، بل أخذت تقوم بمشاريع ماليّة في الخارج ، بحيث ارتفع حجم الرأسمال الألماني المصدّر للخارج عام ١٨٩٤ - ١٩٠٠ إلى ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون مارك سنوياً[٣] .

وهكذا تحوّلت ألمانيا خلال مستشارية إلى دولة صناعية . ولكنّ هذا النموّ الإقتصادي والصناعي رافقته أزمات صعبة . فبعد فترة من الإنتعاش الإقتصادي في أعقاب الحرب مع فرنسا ، واجهت الصناعة الألمانية ركوداً من ١٨٧٢ - ١٨٧٩ ، فانتعاشاً قصير الأمد ثم أزمةً اقتصادية جديدة عام ١٨٨٢ - ١٨٨٦ و١٨٩٠ - ١٨٩٥ ، فانتعاشاً غير مستقر حتى نهاية القرن التاسع عشر . ومن معالم الأزمات الإقتصادية زيادة الإنتاج الصناعي عن القدرة الإستهلاكية والتصديرية للبلاد وزيادة السكان من ٤١ مليون نسمة عام ١٨٧١ إلى ٦٥ مليوناً عام ١٩١٣ ، وأخيراً الهجرة الضخمة إلى العالم الجديد التي بلغت ٣,٥

---

(١) Gerhard Bondi, Deutschlands Aussenhandel, 1815- 1870, Berlin (MDDR), p.81f.; Kôssler, p.62.

(٢) Bondi, op. cit., p.110.

(٣) Kôssler, op. cit., p.110.

مليون شخص ما بين ١٨٦١ ـ ١٩١٣ . هذه القضايا دفعت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى المناداة بتقوية الصّادرات الألمانية وممارسة سياسة استعمارية نشطة . ووسط هذه الدعوات لعب الشرق العثماني دوراً بارزاً كمنطقة تستطيع حلّ مشكلات تصريف الإنتاج واستيعاب الرأسمال ، فضلاً عن الفائض السكاني[١] .

ولكنّ النموّ الصناعي والإقتصادي والتطلّع نحو أسواق الشرق اصطدام بسياسة « التقوقع » البسماركية التي انعكست دبلوماسية غير مكترثة بالمسألة الشرقية . وهكذا لم يعد بإمكان بسمارك مقاومة البرجوازية الألمانية في سعيها الأمبريالي ؛ فوافق على مضض على خطوات ألمانيا الإستعمارية في أفريقيا[٢] . وفيما يتعلق بالدولة العثمانية ، ظلّ بسمارك يحاذر أن يتورّط بتعقيداتها من خلال تنافس الدول الكبرى على النفوذ في السلطنة أو من خلال صراع شركاتها على الإمتيازات في تلك الدولة مع كل ما كانت تحمله من إمكانية توريط دولها في هذا الصراع[٣] . فعندما تقدّم هرمان لونيز/ Hermann Lôhnis ، رئيس « جمعية التجارة الألمانية » Deutscher Handelsverein في برلين بتاريخ (ك ١) ١٨٨٦ يطلب دعم الخارجية الألمانية له في مسعاه للحصول على امتياز لبناء خط حديدي ما بين طرابلس وحماه ، كان بسمارك يدرك أنّ مثل هذا المشروع بدعم رسمي ألماني قد يورّط ألمانيا في مجابهة مع فرنسا صاحبة النفوذ العتيد في سوريا . لذلك اعتبر بسمارك المشروع « صفقة جريئة جداً غير مضمونة ، لأن ألمانيا لن تستخدم نفوذها السياسي في هذا المجال » . لكن بسمارك أبلغ لونيز وجماعته « أنّ عليهم أن يعملوا على مسؤوليتهم الخاصّة ، ولا يمكنه (أي بسمارك) سوى أن يحذّرهم من

---

(١) سنو ، عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(٢) Hans- Ulrich Wehler (Hrsg.), Das Deutsche Kaiserreich 1871- 1918, 3.ed. Go-ˆttingen 1977, p.175.

(٣) Holborn, op. cit., p.89.

(٤) Holborn, p.86f.

ذلك »[1] . وعندما حصلت شركة لوفه وموزر Lôwe and Mauser عام ١٨٨٧ على صفقة لتسليم السلطنة كمية من السلاح ، اعتبر بسمارك ذلك « مسألة اقتصادية » وليس « تغييراً في السياسة الألمانية »[2] .

هذه السياسة البسماركية توضّحت أكثر فأكثر عندما بعث جورج سيمنس George Siemens ، مدير البنك الألماني ورئيس المجموعة الألمانية الساعية للحصول على امتياز بناء سكة حديد الأناضول ، إلى الخارجية الألمانية يسألها عمّا إذا كان لديها « قلق سياسي » تجاه الحصول على الإمتياز وعمّا إذا كان بإمكان مجموعة البنك الألماني الحصول على دعم السفارة الألمانية في الآستانة خلال المفاوضات هناك . وفي رسالة أخرى إلى الخارجية ، أكّد سيمنس مرة أخرى أنّ ما يريده هو « دعماً للحصول على الإمتياز » . وجاء رد بسمارك ضمن استراتيجية ألمانيا تجاه المسألة الشرقية . فكتب ما يلي : « .. يجب التفريق بين الدّعم للحصول على الإمتياز وبين الدّعم بعد الحصول عليه عندما تندلع حرب، أو يحصل غبن أو تعسّف . فيما يتعلّق بالبُند الأول : نعم . وفيما يتعلّق بالبند الثاني : كلا . إنّ مخاطرة أصحاب المشروع تقع على عاتقهم وليس على الرايخ »[3] .

ولكن بعد قليل وإزاء الضغوطات التي مارستها مجموعة البنك الألماني ، اضطر بسمارك إلى إعطاء موافقته للبنك في مسعاه للحصول على الإمتياز ودعمه دبلوماسياً . لكنّ بسمارك رفض أيّ التزام تجاه المشروع في المستقبل ، وذلك خشية أن تتورّط ألمانيا في دائرة الصراع في الشرق . ليس مع روسيا وفرنسا فحسب ، وإنما أيضاً مع بريطانيا . ولذلك حاول إفهام الجميع أنّ المقصود بدعم البنك الألماني وصفقات السلاح الألماني للسلطنة وكذلك بدء سياسة استعمارية في أفريقيا هو « سياسة إقتصادية » لا علاقة لها بالسياسة ،

---

(١) Holborn, p.82.

(٢) Holborn, p.86, 90.

هدفها تطوير التجارة والصناعة الألمانية وتوظيف الرأسمال[1] . وفي هذا المعنى كرّر تحذيره إلى سيمنس بأنه « ليس لدينا (ألمانيا) مصالح سياسية خاصة مباشرة في الشرق ، ولا يمكننا لأسباب مالية التخلّي عن سياسة عدم التدخّل » (بالمسألة الشرقية)[2] .

وفي الوقت الذي كانت فيه سياسة بسمارك تشهد اختراقاً من جانب البرجوازية الألمانية ، وصل إلى عرش البلاد الإمبراطور وليم الثاني (١٨٨٨) واضعاً نصب عينيه هدفاً واحداً وهو إخراج ألمانيا من « النسق الأوروبي » إلى « النسق العالمي » وأن يضمن لها « مكاناً تحت الشمس » Platz an der Sonne مع كلّ ما تحمله هذه السياسة الأمبريالية من احتمالات الصّدام مع روسيا (عدم تجديد عصبة الأباطرة الثلاثة عام ١٨٩٠) ومع فرنسا (مناهضة نفوذها في سوريا والمغرب) ومع بريطانيا (منافستها في سياستها العالمية) . وفي الوقت نفسه كان رجال الفكر والإقتصاد الألمان كماكس لينز Max Lenz وهاينريش ترايتشكه Heinrich Treitschke وايريش ماركس Erich Marx وماكس فيبر Max Weber وغيرهم يؤكدون على أنّ صراع ألمانيا مع بريطانيا هو الذي سيرفعها إلى مرتبة دولة عالمية ، بعدما كان صراعها مع النمسا وفرنسا قد رفعها إلى مرتبة دولة ألمانية وأوروبية كبيرة[3] . وهكذا فرضت الإعتبارات الإقتصادية والسياسية نفسها على السياسة الخارجية الألمانية وتوجّهاتها . وهكذا لم يعد هناك مكان لبسمارك في الإستراتيجية الألمانية الجديدة . « فغادر السفينة » واعتزل السياسة .

٣ ـ وليم الثاني وسياسة « الإندفاع نحو الشرق »

إنسجاماً مع سياسة وليم الثاني العالمية ، أصبح التدخّل في المسألة

---

(١) Hans- Ulrich Wehler (hrsg.), Imperialismus, Koeln/Berlin 1970, p.263f.; Gebhardt. op. cit., p.292.

(٢) Holborn, op. cit., p.114, 102: Herbert. von Bismarck an Hatzfeldt am 31. 10. 1888.

(٣) Gebhardt, op. cit. vol. III, p. 331.

الشرقية والمحافظة على حياة « الرجل المريض » ومعالجته بالبعثات العسكرية وتزويده بالسلاح واستقبال ضبّاطه في المعاهد العسكرية الألمانية ، وبخطّ مُوازٍ ، تدفق الرأسمال الألماني إلى الدولة العثمانية من خلال المشاريع وتقديم القروض ، أصبح ذلك ركناً أساسياً في سياسة « الإندفاع نحو الشرق » . وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال زيارتي وليم الثاني للشرق عام ١٨٨٩ و ١٨٩٨ ، حيث وصفته الصّحافة العالمية بـ « سمسار الصناعة الألمانية »[١] . وفي أعقاب زيارة وليم الثاني الثانية للشرق عام ١٨٩٨ ، والتي وضعت الأسس لحصول ألمانيا على امتياز خط حديد بغداد ، أكّد بولوف Bûlow ، وزير الخارجية الألمانية ، على « الآفاق الكبرى » التي تنتظر التجارة والصناعة الألمانية في الدولة العثمانية ، فيما شدّد مارشال Marschall ، السفير الألماني في الآستانة والمقرّب من الأمبراطور الألماني ، على الطابع الإقتصادي والسياسي والإستراتيجي للتغلغل الألماني السلمي في الدولة العثمانية وضرورة وضع الرأسمال الألماني الموظّف في السلطنة تحت الإشراف المباشر للحكومة الألمانية[٢] . واعتبر مارشال قول بسمارك الشهير « إنّ كلّ تركيا لا تساوي عظمة جندي بوميراني » مجرد ذكرى تاريخية « لا تشكّل حقيقةً في الوقت الحاضر »[٣] .

ـ آسيا الصغرى وأهميتها الإقتصادية والإستراتيجية

من خلال مطالعاتنا للتقارير والدّراسات الخاصة والرسمية الألمانية حول

---

(١) صحيفة Neue Freie Presse نقلا عن أرشيف الخارجية ـ بون (٥ ت، ١٨٩٨) .

(٢) Lothar Rathmann, Die Nahostexpansion des deutschen Imperialismus vom Ausgang des 19. Jahrhunderts bis zum Ende des ersten Weltkrieges. Eine Studie ueber die wirtschaftspolitische Komponente der Bagdadbahnpolitik, ungedruckte Habil.- Schrift der Karl-Marx- Universitaet, Lepzig 1961, p.165; Diie Grosse Politik der Europaeischen Kabinette 1871- 1914. Sammlung der Liplomatischen Akten des Auswaertigen Amtes. Hrsg. v. Johannes Lepsius, Albrecht Mendelssohn- Bartholdy und Friedrich Thimme, vol. 12/II, Berlin 1924, p.529f (=GP).

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

أهمية تركيا الآسيوية للإقتصاد والإستراتيجية الألمانيتين يمكن ملاحظة الإعتبارات التالية(١) :

- أهمية المنطقة الإقتصادية لناحية امتصاص الرأسمال الألماني باستغلال الثروات الباطنية .
- إمكانية التوسع بالمشاريع الزراعية لخدمة الإقتصاد الألماني ، ومضاعفة إنتاج المنطقة من خلال مدّ خطوط سكك حديد الأناضول .
- الكثافة السكانية القليلة للمواطنين العثمانيين ، ممّا يسمح باستيطان آلاف الفلاحين والعمال ، والحرفيين الألمان .
- إمكانية الوصول إلى آسيا الصغرى من ألمانيا عبر طريق البلقان البري ، على عكس المناطق الاستعمارية الألمانية في أفريقيا والشرق الأقصى والباسفيك التي كانت مواصلاتها تحت سيطرة الأسطول البريطاني .
- الأهمية العسكرية والاستراتيجية لآسيا التركية لأجل مشاريع السيطرة على العالم ومناهضة بريطانيا في الهند ومصر ، وأيضاً السيطرة على الطريق البرية نحو الهند عبر الفرات ودجلة وفارس .

وفي كيفية وضع الإعتبارات الاقتصادية هذه وضع التنفيذ ، أشار القنصل الألماني العام في الآستانة في تقرير له بتاريخ ١٨٩٩/٣/٢٥ إلى ما يلي(٢) :

- وضع الرأسمال الألماني وتجارة الصادرات الألمانية بيد الشركات الكبيرة .
- إنشاء وكالة قومسيون ألمانية تكون على اتصال بالبيوتات التجارية المحلية .
- رحلات ملاحية منتظمة لشركة الليفانت الألمانية إلى مرافىء الساحل السوري

---

(١) PAAA, Tûrkei 189, Betr. Sicherstellung der deutschen Interessen fur den der lôsung der Dardanellenfrage, Referant L.R. Raffauf, II 17207 Berlin July 19. 1894, p.8.
Rathmann, op. cit., p.158ff.; W.O. Henderson, «German Economic Penetration in the Middle East, 1870- 1914». In: «Economic History Review», 18(1940), p. 55f.

(٢) Rathmann, op. cit., pp. 166- 168.

وتوسيع الرحلات بين جنوى والشرق الأدنى .

- تحسين الإستخبارات الألمانية حول التجارة والأسواق في السلطنة لزيادة التغلغل .
- تعيين ملحق تجاري ألماني في الآستانة .

- الرأسمال الألماني ومشاريع سكك الحديد في تركيا الآسيوية

إنّ الانقلاب في السياسة الخارجية الألمانية تجاه الدول العثمانية جاء في الواقع قبيل نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، عندما أعلنت الحكومة العثمانية عن رغبتها في توسيع شبكة المواصلات الحديدية في آسيا الصغرى والتي كان العمل فيها قد توقّف بسبب إفلاسها . فلاعتبارات عسكرية وسياسية رأى السلطان عبد الحميد أن تمتدّ سكة الحديد من حيدر باشا ، عند الجهة الآسيوية للبوسفور ، إلى أنقرا ، قونيا ، بغداد ، البصرة ، مع خطوط فرعية إلى البحر المتوسط والبحر الأسود ، وربط الخط الرئيس بشبكة الخطوط الحديدية الأوروبية التي انتهى العمل فيها عام ١٨٨٩ . وبسبب علاقات الدولة العثمانية المتدهورة بكل من فرنسا وبريطانيا بعد احتلالهما لتونس ومصر ، ولتحرير الباب العالي من الوصاية البريطانية والفرنسية ، فضّل عبد الحميد إعطاء امتياز الخط[١] في مرحلته الأولى (حيدر باشا - قونيا) إلى ألمانيا ، إذ كان يرى فيها في تلك المرحلة أقلّ الدول اهتماماً من الناحية الإقتصادية والسياسية بالسلطنة من الدولتين المذكورتين .

وكان بسمارك يفضّل ابتعاد الرأسمال الألماني عن المشروع ، وقد أتيحت الفرصة أمام بريطانيا وفرنسا لتتنافسا عليه ممّا يحقّق مصالح ألمانيا[٢] . كذلك كانت مجموعة البنك الألماني متحفّظة في البداية للتقدّم والحصول على الإمتياز بسبب موقف بسمارك الذي عالجنا خلفيته السياسية في حينه ، وأيضاً

---

(١) Holborn, op. cit., p.84f.

(٢) Holborn, p.89.

بسبب خشيتها من قوّة المنافسة البريطانية والفرنسية ومن التعاطي مع الإدارة العثمانية نفسها ، وأخيراً بسبب الإرباك الذي أحدثه الإفلاس العثماني في سمعة السلطنة . لكنّ رسالة بسمارك إلى سيمنس بتاريخ ٢ أيلول ١٨٨٨ وتضمينها استعداد السفارة الألمانية في العاصمة العثمانية لتقديم الدعم الدبلوماسي للمجموعة التي يمثّلها في سعيها للحصول على الإمتياز[١] ، بدّل - إلى جانب الضمانات المادية التي قدّمتها الحكومة العثمانية للمجموعة - الموقف وجعلت سيمنس يتقدّم للحصول على الإمتياز .

وخلال شهري أيلول وتشرين الأول من عام ١٨٨٨ شهدت العاصمة العثمانية مناورات دبلوماسية ألمانية ومناورات بريطانية وفرنسية مضادّة استخدمت فيها كلّ أساليب الترغيب والتهديد الغربية ضد السلطنة . وفي تشرين الأول عام ١٨٨٨ تمكّنت مجموعة البنك الألماني من الحصول على امتياز الخطّ الحديدي من حيدر باشا إلى قونيا ، وهي مسافة ١٠٣٢ كلم ، مع حقوق استغلال الثروات الزراعية والمنجمية على طول الخط بعرض ٢٠ كلم . وفي العام التالي (١٨٨٩) تأسّست « شركة سكة حديد الأناضول العثمانية » Société du Chemin de fer Ottomane d'Anatolie من مجموعة البنك الألماني . وبين ١٨٨٨ و١٨٩٦ تمّ بناء الخط وبلغت أرباح الشركة من تشغيله ٠,٧ مليون فرنك عام ١٨٩٠ لترتفع إلى ٣,٣ مليون فرنك في ١٩١٠ فإلى ٥,١ مليون فرنك في عام ١٩١٤[٢] .

وبين عامي ١٨٩٦ و١٨٩٨ وبسبب المسألة الأرمنية والحرب اليونانية العثمانية لم يطرأ أيّ جديد يتعلّق بإكمال الخطّ إلى بغداد فالبصرة ، ممّا جعل مارشال يحذّر حكومته من أن التأخير ليس لصالح ألمانيا وأن عليها القيام بخطوات في هذا المجال . ولهذا قام وليم الثاني بزيارة السلطان عبد الحميد

---

(١) Rathmann, p.88.

(٢) Rathmann, op. cit., p.362.

في الآستانة في تشرين الأول ١٨٩٨ يرافقه كبار رجال الإقتصاد والمال الألمان وفي مقدمتهم سيمنس ، مدير البنك الألماني[١] . وقد أسفرت هذه الزيارة على منح مجموعة البنك الألماني امتياز بناء خط حديد الأناضول ، بغداد ، البصرة (٢٣ كانون الأول ١٨٩٩)[٢] . وقبل ذلك بقليل ، نيسان ١٨٩٩ ، كان البنك الألماني ، الذي يرى ضرورة مشاركة رساميل أجنبية أخرى في المشروع لأسباب مالية وسياسية ، قد توصّل إلى اتفاق مع مجموعة « البنك العثماني » حول مساهمة الرأسمال الفرنسي في المشروع وسُبل التعاون مع شركة سكك حديد الأناضول . أما الرأسمال البريطاني الذي كان قد ابتعد عن السوق العثمانية ، فقد كانت مشاركته المشروع تثير حساسية العثمانيين وتؤثّر في العلاقات الألمانية العثمانية[٣] ، علماً أن حصة بريطانيا في الدّين العثماني العام سنة ١٨٨١ بلغت نحو ٢٩٪ وانخفضت إلى ١٠,٩٪ عام ١٨٩٨ .

وفي الإمتياز الذي مُنِحَ للبنك الألماني تعهّدت شركة سكك حديد الأناضول ، بعدما جرى تعديل في بنيتها ، بإنهاء الخطّ في مدة ثماني سنوات ، وتشغيل الخطّ لمدة ٩٩ عاماً . وقدّمت الحكومة العثمانية ضمانة سنوية قدرها ١٦٥٠٠ فرنك فرنسي لكل كلم . وكانت أنصبة المشاركة المالية على النحو التالي[٤] :

٤٠٪ للمجموعة الألمانية الممثلة بالبنك الألماني على اعتبارها

---

(١) حول رحلة الامبراطور وليم الثاني إلى الشرق وعلاقاتها بالحصول على امتيازات للصناعة والرأسمال الألمانيين ، أنظر تعليق وزير الخارجية الألمانية فون بولوف على نتائج الرحلة لدى GP, vol. 12/II, p.579. Rathmann, pp. 200- 201.

(٢) Mejcher, op. cit., p. 457; Maybelle Kennedy Chapman, Great Britain and the Bagdad Railway 1888- 1914, Mass. 1948, p. 33.

(٣) أنظر جدول أنصبة الدين العثماني في هذه الدراسة وقارن Mejcher, op. cit., p.457.

(٤) فريدريش هـ. كوخفاسر ، « الرايخ الألماني وإنشاء سكة حديد بغداد » ، في : ألمانيا والعالم العربي ، الناشر أردمن/ توبينغن ١٩٧٤ ، ترجمة مصطفى ماهر ، ص ٣٧٨ .

المجموعة المهيمنة .

٣٠٪ للمجموعة المالية الفرنسية ممثلة بالبنك العثماني .

٢٠٪ للمجموعة المالية النمساوية والمجرية والإيطالية والتركية .

١٠٪ مشاركة شركة سكك حديد الأناضول .

ولم يؤدّ المشروع في البداية إلى قلق الحكومة البريطانية ، إذ كانت علاقاتها مع ألمانيا لا تزال مستقرّة ، (اتفاقية هليغولاند ١٨٩٠ ، إتفاقية ١٨٩٣ حول المناطق المجاورة للكامرون ، إتفاقية ١٨٩٨ حول المستعمرات البرتغالية أنغولا وموزنبيق) ، خاصّة بعد تأييد ألمانيا لبريطانيا في أزمة فاشودة ١٨٩٨ وزيارة عاهل ألمانيا لبريطانيا في ١٨٩٩ وطرح إمكانية التّحالف بينهما . ورغم عدم مشاركة بريطانيا المالية في مشروع سكة حديد بغداد ، إلاّ أنّ الحكومة البريطانية رأت فيه إمكانيةً لوقف التقدّم الروسي في الدولة العثمانية وفارس باتجاه الخليج[١] . ولكن منذ أن وَضُحَ للإنكليز استحالة قيام تفاهم بينهم وبين الألمان ، طالما أنّ ألمانيا ماضية قدماً في سياستها الأسطولية مع ما تشكّله من تحدٍّ للإمبريالية البريطانية ، ومنذ أن كثر الحديث في الدوائر الألمانية الرسمية والخاصة من أن الكويت ستكون المحطّة النهائية للخطّ مع إمكانات مدّه فيما بعد إلى طهران ، ومن هناك إلى أفغانستان والصين وسط دعوات الرأي العام الألماني وبعض الرسميين الألمان بأنّ الوقت قد حان لأنْ تشارك ألمانيا في « ميراث الرجل المريض » والبدء في سياسةٌ إستيطانية في منطقة نفوذ بريطانيا في بلاد ما بين النهرين ، وجعل مصبّ الرافدين « منطقة نفوذ ألمانية خالصة » وانتزاع الملاحة في النهرين من بريطانيا[٢] ، أصبح الإنكليز في وضع دقيق ، وأدركوا أنّ الخطّ الذي يربط برلين بالآستانة ثم ببغداد فالكويت سوف يتيح

---

(١) المرجع السابق : ص ٤٠٣ .

(٢) في هذا المعنى جاء اقتراح الملحق العسكري الألماني في الأستانة لوليم الثاني بجعل مصب الرافدين منطقة نفوذ المانية وبضرب المصالح البريطانية في المنطقة ، GP., vol. 14, II. No.3, p.980, Bûlow an Wilheim II.. 17/3/1899.

للنفوذ الألماني وللقوات الألمانية الوصول إلى بلاد ما بين النهرين وإلى الخليج ممّا يمكّنها من أن « تصيب أعصاب الأمبراطورية البريطانية »[١] . ولهذه الإعتبارات سارت بريطانيا قدماً في معارضة المشروع وتطويقه ، بعدما كانت قد عقدت عام ١٨٩٩ اتفاقية سرية مع حاكم الكويت جعلت وصول الخطّ إلى أبعد من البصرة[٢] مستحيلاً . وفي الوقت نفسه توصّلت بريطانيا وفرنسا إلى تسوية أوضاعهما الإستعمارية وتوّج ذلك بـ « الوفاق الودّي » بينهما عام ١٩٠٤ . وبعد فشل سياستها الإستعمارية في الشرق الأقصى ، وبعدما أصبحت الآستانة والممرّات لا تشكّل أولويّات في الإستراتيجية البريطانية في المتوسط ، انضمت روسيا المتحالفة مع فرنسا منذ عام ١٨٩٤ إلى التحالف البريطاني الفرنسي عام ١٩٠٧ ، بعدما سوّت مع بريطانيا مسألة اقتسام مناطق النفوذ في فارس .

بعد قيام التحالف البريطاني الفرنسي الروسي أدركت ألمانيا أنّ خطّ حديد بغداد لم يعد مسألة بين رجال المال ، بل مسألة سياسية . وقد عبّر عن ذلك هلفريش غفينر Helffrich Gwinner خليفة سيمنس في إدارة البنك الألماني بقوله : « لقد انتهى الحلم بأن يكون خطّ حديد بغداد حتى الخليج بيد ألمانيا »[٣]. ولذلك سعت ألمانيا إلى عقد اتفاقيات مع الدول المعنية بالخطّ. ففي عام ١٩١١ توصلت مع روسيا إلى اتفاقية بوتسدام اعترفت الحكومة الألمانية بموجبها بمنطقة النفوذ الروسي في شمال فارس وتعهدت بالتوقّف عن الحصول على امتيازات سكك حديدية (خط بغداد ـ خانقين) وامتيازات شقّ طرقات وتلغراف وتشييد أقنية في منطقة النفوذ الروسي . ومقابل ذلك سحبت روسيا كل معارضة لها للمشروع[٤] . وبعدما فشلت محاولة تدويل خط حديد

---

(١) كوخفاسر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٨ .

(٢) J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documenatary Record, vol. I. European Expansion 1535- 1914, 2.ed. London 1975. p. 475ff.

(٣) Henderson, op. cit., p. 60; John B.Wolf, «The Diplomatic History of the Bagdad Railway», in: «The University of Missouri Studies» Vol. XI, 2(1936), p.50.

(٤) Wolf, op. cit., pp. 35- 47.; Rathmann, p.278.

بغداد تحت إشرافها بسبب المعارضة الفرنسية والبريطانية ، وجدت ألمانيا نفسها مضطرّة للتفاهم مع الدولتين . وفي ١٥ شباط ١٩١٤ توصّلت إلى اتفاق مع فرنسا من خلال البنك الألماني والبنك العثماني ينصّ على تقسيم الأناضول وسوريا إلى منطقتين لاستغلالهما في مشاريع سكك الحديد تكون الأولى من نصيب ألمانيا ، فيما الثانية من نصيب فرنسا . كذلك اتفقت الدولتان على رفع التعرفة الجمركية العثمانية كي تتمكن الحكومة العثمانية من تأمين الضمانة الكيلومترية لسكك الحديد[1] . وباختصار ، فقد كان هذا الإتفاق اعترافاً ألمانياً بالمصالح الفرنسية في سوريا . أما مع بريطانيا ، التي كانت قد استغلّت وضع الباب العالي الحَرِج خلال الحروب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) وفرضت عليه الإعتراف بمصالحها الخاصة في الكويت ، فتوصّلت ألمانيا في ١٥ حزيران إلى اتفاقية « سلام بغداد » التي تحدّدت فيها مناطق النفوذ الألماني في الخطّ . وقد اشتملت المعاهدة على اعتراف بريطانيا بمصالح ألمانيا في خطّ حديد بغداد حتى البصرة . إلاّ أنّ نشوب الحرب العالمية الأولى وعدم توقيع الباب العالي عليها أوقف تنفيذها[2] .

وفي عام ١٨٩٣ وصل الخطّ إلى أنقرة ، فإلى قونيا في ١٩٠٤ . وبعد فترة توقّف حتى عام ١٩٠٨ ثم عاد العمل بالخطّ من جديد ، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أوقف العمل به عند رأس العين .

والواقع ، أن بناء سكة حديد الأناضول لم يكن بدون تأثير إيجابي على اقتصاديات المنطقة . فقد ازدادت كميات الطحين المصدّرة بواسطة خطوط الأناضول من ٥١،٣٩٠ طن في عام ١٨٩٣ (تاريخ افتتاح الخط إلى أنقرة) إلى ٢٦٢,١٤٦ طن في عام ١٩١١ . كما ازداد إنتاج التبغ في تلك المنطقة من ٢٢,٥٠٠ طن في ١٨٨٤ إلى ٦٣,٥٠٠ طن عام ١٩١١ . أمّا القطن فحقق

---

(١) Wolf, p. 99f.

(٢) Chapman, op. cit., pp.141- 167.

قفـزة كبيرة في الإنتـاج في منطقـة أضَنـا من ٤٠٠ طن في عـام ١٨٩٦ إلى ٣٣,٧٥٠ طن في عام ١٩١٤ . وقد لعبت الشركات الألمانية العاملة في منطقة أضنا على تنمية زراعة القطن في المنطقة لتحقيق اكتفاء ذاتي/ ألماني وعدم الأعتماد على القطن المصري[١] .

وعلى خطّ مواز لمشروع سكّة حديد بغداد تمكّن الرأسمال الألماني عام ١٩٠٠ من الحصول على امتياز خطّ حديد دمشق ـ مكّة المكرمة . وكان هذا الخطّ الإستراتيجي يرفع من مكانة السلطان عبد الحميد في العالم الإسلامي ويخدم أهدافه الإستراتيجيـة في الجزيـرة العربيـة واليمن ، وأيضاً الأهـداف الألمانية للسيطرة على الجزيرة العربية لتهديد مواصلات بريـطانيا في البحـر الأحمر[٢] .

وخلاصة القول ، فقد بلغ طول سكك الحديد في الدول العثمانية عام ١٩١٢ ، ٦٨٣٢ كلم ، منها ٥١٠٨ كلم في آسيا التركية . وفي عام ١٩١٥ ، عندما بلغ طول خطّوط السكك الحديدية في آسيا الصغرى ٥٧٥٩ كلم ، كان نصيب الدول الأوروبية من مشاريع السكك على الشكل التالي :

---

(١) Kurt Grunwald, Penetration Pacifique- The Financal Vehiles of Germany's «Drang nach dem Osten.», in: Germany and the Middle East 1835- 1939/ Jahrbuch des Inst. f. Deutsche Geschichte 1 (1975), p.91 Ulrich Fiedler, Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn, Berlin 1984.

(٢) Bundesarchiv Koblenz (=BAK), R 85/51, Tûerkei 94, vol. 1, Marten an Bethman Hollweg, no. 2617, 30/4/1913.; Deutsche- Levante- Zeitung (=DLZ), 1915, no. 23/24, p.561.

كلم	الدولة	النسبة المئوية
٢٠٨٧	المانيا	٣٦,٢
١٢٢٠	فرنسا	٢١,٠
٤١	البلجيك	٠,٧
٦١٠	الانكليز	١٠,٦
١٨٠١	الحكومة العثمانية	٣١,٣
٥٧٥٩		٩٩,٨

وفي عام ١٩١٣ ، ذكر أن حجم الرأسمال الألماني الموظّف في مشاريع سكك الحديد في آسيا الصغري وحدها بلغ ٤١٦ مليون فرنك ، في حين يرفع دوكيريه الرقم عشية الحرب العالمية الأولى إلى ٤٦٨ مليون فرنك[١] .

- الرأسمال الألماني واستثمارات مالية واقتصادية أخرى في آسيا الصغرى

إضافة إلى نشاطه في قطاع بناء سكك الحديد ، استطاع الرأسمال الألماني أن يحصل على موطىء قدم في قطّاعات البنوك والخدمات والزراعة والمناجم . ومن أهم المشاريع التي حصل عليها وبتغطية سياسية ألمانية[٢] :

---

(١) Ductuet, op. cit., p.328.; BAK, R 85/51 T 94, 17, No. 5408 Berich des deutschen Generalkonsulats in Konstantinople 15/10/1913.

(٢) حول هذه المشاريع BAK, Tûrkei 197, No. 106, 10/6/1899, Marschall to Schillingsfûrst A 7501; Marschall to Wilhelm II. 20/6/1899; Kurt Wiedenfeld, Die Deutsch- tûrkischen Wirtschaftsbeziehungen und ihre Entwicklungs- môglichkeiten, Mûnchen/Leipzig 1915, p. 29; Hans Rohde, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916, p. 98; Henderson, op. cit., p. 62; Rathmann, op. cit., 377; Deutsche Levante Zeitung 12 (1913), p.467f.

- ترامواي الآستانة (١٨٩٧)
- كابل كونستنزا - استانبول (١٨٩٩)
- ميناء حيدر باشا (١٨٩٩)
- تطوير ميناءي الإسكندرونة والبصرة .
- بنك فلسطين الألماني (١٨٩٩)
- إنارة سمرنة - سالونيك - ١٨٩٩)
- ترميم السفن في بحر مرمرة (١٨٩٩)
- زراعة القطن وعصره في أضنا (١٩٠٥)
- أورينت بنك (١٩٠٦)
- المساهمة بـ ٢٥٪ من أسهم شركة النفط التركية (١٩١٢)
- ريّ سهل قونيا لزراعة القمح وإقامة قناة طولها ٢٠٠ كلم (١٩١٤)
- استخراج الفحم من منطقة أرغلي (١٩١٥)
- تجديد جسر استانبول ونقل ملكيته إلى الألمان .

واستناداً إلى تقارير ألمانية وفرنسية فقد بلغ حجم الرأسمال الألماني الموظّف في كل أنحاء الدولة العثمانية عام ١٩١٤ (١,٨) مليار مارك ، أي بنسبة ٧،٧٪ من مجمل الإستثمارات الألمانية خارج البلاد والبالغة ٢٣,٥ مليار مارك[١] أما حجم القروض الألمانية الرسمية للدولة العثمانية فبلغت في عام ١٩١٤ ٨٦٧,٦ مليون فرنك . وبهذا وصلَ نصيب ألمانيا في الدّين العثماني العام ٢٢,٢٤٪ من مجموع الدّين البالغ ٣٩٠٠ مليون فرنك ، فيما نصيب فرنسا التي حلّت بالمرتبة الأولى ٢٤٥٤,٤ مليون فرنك . وبالنسبة للدّين الألماني الخاص فبلغ في الفترة نفسها ٥٥٣,٦ مليون فرنك من مجمل الدّين الخاص . البالغ ١٦٨٦,٥ مليون فرنك . وبهذه القيمة بلغت نسبة الدّين الألماني الخاص المئوية ٣٢,٨ ، فيما حصة فرنسا ٥٣،٤٪ (٩٠٢,٩ مليون

---

(١) Kôssler, op. cit., p. 84f.; Grunwald, op. cit. p. 100; Duncrüet, p6.

فرنك)[١] ، وعلى العموم فقد تفوّق الرأسمال الفرنسي الرسمي والخاص في الدولة العثمانية على الرأسمال الألماني بفارق كبير .

تطور نصيب الدول الأوروبية في الدولة العثمانية (النسبة المئوية والقيمة)[٢]

الدولة	١٨٨١٪	١٨٩٨٪	١٩١٣٪	١٩١٥/١٤٪	مليون فرنك
فرنسا	٤٠,٠	٤٤,٩	٤٩,٥	٦٢,٩٣	٢٤٥٤,٤
المانيا	٤,٧	١٢,٢	٢٠,١	٢٢,٢٤	٨٦٧,٦
بريطانيا	٢٩,٠	١٠,٩	٦,٩		
هولندا	٧,٦	٤,٥	٣,٠	١٣,٦٣	٥٧٨
بلجيكا	٧,٢	١٧,٩	١١,٠		
ايطاليا	٢,٦	١,٣	١,٠		
النمسا/هنغاريا	١,٠	١,٩	١,٣		
الحكومة العثمانية	٧,٩	٦,٤	٧,٢		
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٨٠	٣٩٠٠,٠

بين ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ازدادت أهمية الدولة العثمانية للإقتصاد الحربي الألماني . فوضعت دراسات وتقارير تطالب بربط تركيا الآسيوية أكثر بالإقتصاد

(١) Grunwald, op. cit. p.100.

(٢) Alexander Schölch, «Wirtschaftliche Durchdringung und politische Kontrolle durch die europäische Mächte im Osmanischen Reich (Konstantinople, Kairo, Tunis)», in: Geschichte und Gesellschaft, 1(1975) p.102, 113.

الألماني وبتفعيل المواصلات الحديدية بينها وبين دول وسط أوروبا[١] . وانسجاماً مع هذه الغاية جاء تأسيس العديد من المؤسسات الألمانية في السلطنة لدعم المصالح الألمانية ، أمثال : رابطة التصدير لمصانع الآلات والتعدين الألمانية Export- Verband deutscher Maschinenfabriken und Hûttenwerke ، جمعية التصدير الألمانية الشرقية Deutsch- Orientalische Exportgesellschaft جمعية الليفانت الألمانية ، Deutsch- Levante Verband ، بيت الصداقة الألمانية التركية /Haus der Deutsch- Tûrkische Freundschaft ، جمعية الحضور الألماني في الخارج Verein fûr das Deutschtum in Ausland . وفي الوقت نفسه كثّفت البعثات الجيولوجية الألمانية من نشاطاتها في تركيا الآسيوية وإجراء المسح على الثروات الباطنية ودراسة إمكانية تطوير مشاريع الزراعة هناك . ومن جهة أخرى وضعت وزارة الحربية الألمانية قائمة بالشركات البريطانية والفرنسية العاملة في النشاطات المنجمية والتي يجب مصادرتها ونقل إمتيازاتها إلى الشركات الألمانية . كما لم تُوفر قوائم المصادرة المرافىء وخطوط السكك الحديدية التي كانت تمتلكها « مؤسسات العدو » . ووُضعت دراسات حول القضاء على اللغة والثقافة الفرنسية في الشرق وإحلال اللغة والثقافة الألمانية محلهما[٢] .

ـ التجارة الألمانية مع الدولةا العثمانية

إن صفقات السلاح الألماني الضخمة إلى الدولة العثمانية منذ ١٨٨٢ والبعثة العسكرية الألمانية منذ ١٨٨٢ وحصول البنك الألماني على امتياز خط

---

(١) BAK, R85/213, vol. 1, A6113, 4/7/1916; A 6463, 7/7/1916; A6535, o.D.; A 7297. 7/8/1916: ca 3768, 20/4/1917.

(٢) BAK, R 85/1194, Acten betr.: das Bergwerkwesen des Auslands: Deutscher Gesandte in Kopenhagen an v. Gleichen, streng vertraulich, Kopenhagen 28/7/1916; PAAA Tûrkei 110, vol. 5., Botschafter in Konstantiople an Graf v.Hertling, n.II, 1359 Anlage VI-X, 22/5/1918; PAAA, Tûrkei 110, vol.4,No.5, A 6907, 14/2/1918, B1. 23-31.; F.A.Thomas, «Germany and the Near East». In «Quarterly Review», Jan. 1917, pp.146- 149.

حـديد الأنـاضول وإنشـاء « خطوط المـلاحة الألمـانية الشـرقية » Deutsche Levante- Linie عام ١٨٨٩ ، إضافة إلى المشاريع الصناعية الأخرى ، كـل ذلـك ساعـد على إحداث تـطوير في الصـادرات الألمـانيـة إلى السلطـنة ، فتضاعفت عدة مـرات في الفترة من ١٨٨٠ - ١٩١٣ كمـا يتبين من الجدول التالي[١] :

السنوات	الصادرات بملايين الماركات
١٨٨٠ - ١٨٨٨	٧٦,٨
١٨٨٩ - ١٨٩٧	٣١٣,٨
١٩٠٥ - ١٩١٣	٧٩٣

أما نصيب تركيا الآسيوية من حجم الصادرات الألمانية إلى السلطنة فبلغ نحو ٣٥٪ - ٤٠٪ . ورغم تضاعف حجم الصادرات الألمانية إلى السلطنة وهو أمر لم يحدث لأية دولة أخرى ، لم تستطع ألمانيا أن تزيح بريطانيا عن مركزها الأول في التصدير إلى الدولة العثمانية . ومع ذلك فقد تراجع نصيب بريطانيا من ٤٢,٨٪ في عام ١٨٨٧ إلى ١٩٪ في عامي ١٩١٣/ ١٩١٤ . وابتداء من عام ١٩١٢ بلغت حصة ألمانيا في التصدير إلى السلطنة نسبة ١٥٪ وبـذلك حلّت ألمانيا محل فرنسا في المركز الثالث بعد بريطانيا والنمسا - هنغاريا . أما في الإستيراد من السلطنة فظلّت ألمانيا متأخّرة عن غيرهـا من الدول ، رغم ارتفاع استيرادها من ٣٠,٢ مليون مارك في عام ١٩٠٠ إلى ٧٤ مليون مارك في ١٩١٣[٢] .

---

(١) أنظر جدول التبادل التجاري بين أوروبا والسلطنة العثمانية رقم I.

(٢) جدول التجارة وقارن .Rathmann, op. cit., pp.291- 293; p.300

واحتلّت المنسوجات بأنواعها قائمة الصادرات الألمانية إلى السلطنة . ولكن منذ التسعينات أخذت الآلات والأدوات الكهربائية والحديدية والمنتجات الكيميائية والطبية تأخذ طريقها إلى الأسواق العثمانية . وبحصولها على امتيازات لبناء سكك الحديد ، أخذت ألمانيا تصدّر جميع مستلزمات هذه المشاريع . ومع ذلك ، فقد حلّت صادرات السلاح الألماني إلى السلطنة التي ترافقت مع البعثات العسكرية الألمانية واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال شركة كروب Krupp وماوزر Mauser ولوفيه Loewe نسبة عالية في قائمة الصادرات الألمانية إلى السلطنة . ففي الفترة ما بين ١٨٨٨ إلى ١٨٩٧ بلغت قيمة السلاح المباع ٦,٨٥ مليون مارك من أصل ٥,٣٢٥ مليون مارك مجمل الصادرات الألمانية[١] . بمعنى أن تجارة السلاح احتلّت نسبة فاقت ٢٥٪ من مجمل الصادرات الألمانية إلى الدولة العثمانية .

وعلى صعيد الملاحة البخارية ، فقد دفع انضمام دول الهنزا إلى الإتحاد الجمركي (انضمت بريمن عام ١٨٨٥ وهامبرغ في ١٨٨٨) وحصول البنك الألماني على امتياز خط حديد الأناضول وتوقعات ازدهار التجارة الألمانية مع الشرق ، إلى المطالبة بخط بحري بخاري ألماني مع المرافىء الآسيوية العثمانية . وفي ٦ أيلول ١٨٨٩ تأسّست في هامبرغ « خطوط الملاحة الألمانية الشرقية » Deutsche Levante- Linie . ومن أهداف إنشائها « شراء السفن البخارية وتشغيلها بين هامبرغ والليفانت والقيام بكل النشاطات التي تؤدّي لتحقيق هذا الهدف[٢] . ورغم مشاركة شركة هامبرغ ـ أميركا -Hamburg Amerkika-/ Linie وقيامها مع شركة الملاحة الألمانية الشرقية برحلات إلى المرافىء العثمانية ، ظلّت ألمانيا الأخيرة بين الدول الأوروبية الرئيسية المشاركة في الملاحة مع المرافىء العثمانية . وبين ١٩٠٧ و١٩١٢ ارتفعت

---

(١) وقارن جدول التجارة رقم Krauss, Deutsch-tuerkische Handelsbeziehungen, op, cit.,I p.102.

(٢) Handbuch der deutschen Aktiengesellschaften fûr Bankiers, Leipzig 1896, p.417.

التجارة الدولية مع السلطنة العثمانية

جدول I

صادرات الدول الأوروبية الرئيسية إلى الدولة العثمانية(*) باستثناء مصر ، الجزائر تونس والمغرب .
(ملايين الماركات)
٪ = من مجمل صادرات الدولة

السنة	المانيا	٪	بريطانيا	٪	فرنسا	٪	النمسا/ هنغاريا	٪	ايطاليا	٪	روسيا	٪
١٨٨٠	٦,٧١	٠,٢٣	١٣٨	٣,٠٣	٣٦,٩	١,٣١			١١,٧			
١٨٨١	٨,٠٦	٠,٢٧	١٤١	٢,٩٥	٣٢,٩	١,١٤			١٤,١	١,٤٩		
١٨٨٢	٦,٠٢	٠,١٩	١٣١	٢,٦٦	٣٥,٦	١,٢٣			١١,٣	١,٢١		
١٨٨٣	٧,٠٢	٠,٢١	١٣٧	٢,٨٠	٣٧,٣	١,٣٣			١٣,٧	١,٤٢	٢٤,٢	١,٧٥
١٨٨٤	٨,٢٦	٠,٢٦	١٣١	٢,٧٥	٣٨,١	١,٤٦			١٢,٩	١,٤٩	٢٥,٦	٢,٠١
١٨٨٥	٧,٩٠	٠,٢٨	١٢٥	٢,٨٨	٤١,٥	١,٦٦			١٣,٠	١,٦٩	٣٦,٨	٣,١٧
١٨٨٦	٩,١٥	٠,٣١	١٢١	٢,٧٩	٣٨,٦	١,٤٧			١٢,٩	١,٥٥	٣٥,٨	٣,٤٢
١٨٨٧	١٢,٠	٠,٤١	١١٥	٢,٥٤	٣٩,٣	١,٤٩			١٠,٢	١,٢٦	٤٦,٥	٣,٤٩
١٨٨٨	١١,٧	٠,٣٧	١٠٤	٢,١٩	٤٠,٥	١,٥٤			٨,٠٣	١,١١	٥٢,٢	٣,٠٨
١٨٨٩	٢٩,٩	٠,٩٤	١٢٦	٢,٤٨	٤٢,٨	١,٤٣			٩,٢٨	١,٢١	٤٠,٦	٢,٥٠
١٨٩٠	٣٤,٠	١,٠٢	١٣٨	٢,٥٦	٤٩,٨	١,٦٤			١٢,١	١,٦٧	٣٤,٢	٢,٢٩
١٨٩١	٣٧,٠	١,١٦	١٣٣	٢,٦٣	٤٥,٤	١,٥٧	٢٧,٦	٢,٠٦	١٤,٣	٢,٠٢	٤٢,٧	٢,٨٢
١٨٩٢	٣٩,٧	١,٣٤	١٢٦	٢,٧٢	٤٩,٧	١,٧٧	٣٧,٦	٣,٠٦	١٤,٩	١,٩٢	٣٤,٣	٢,٣٧
١٨٩٣	٤٠,٩	١,٣٢	١١٨	٢,٦٥	٤٥,٨	١,٧٥	٤٢,٩	٣,١٣	١٤,٦	١,٨٧	٣٦,٣	٢,٨٠
١٨٩٤	٣٤,٤	١,١٦	١٣٤	٣,٠٥	٤٣,٦	١,٧٥	٤١,٨	٣,٠٩	١٥,٢	١,٨٣	٣٤,٨	٢,٤١
١٨٩٥	٣٩,٠	١,١٨	١١١	٢,٤٠	٤٢,٣	١,٥٥	٣٣,٢	٢,٦٣	١٧,٩	٢,١٢	٢٩,٢	١,٩٦
١٨٩٦	٢٨,٠	٠,٧٩	١٠٣	٢,١١	٣٣,٨	١,٢٣	٤٢,٢	٣,٢١	١٧,٣	٢,٠٣	٣١,٠	٢,٠٨

استيراد الدول الأوروبية الرئيسية من الدولة العثمانية باستثناء مصر ، الجزائر ، تونس والمغرب
(ملايين الماركات)
٪ = من مجمل استيرادات الدولة

السنة	المانيا	٪	بريطانيا	٪	فرنسا	٪	النمسا/ هنغاريا	٪	ايطاليا	٪	روسيا	٪
١٨٨٠	١,٩١	٠,٠٧	٧٩,١	٠,٩٤	١٠٨	٢,٦٥			٢٨,٤	٢,٩٦		
١٨٨١	١,٦٢	٠,٠٥	٨٥,٢	١,٠٥	١١٠	٢,٧٩			٢١,٩	٢,١٨		
١٨٨٢	١,٢٩	٠,٠٤	٩٨,٧	١,١٧	٩٣,٧	٢,٤٠			٢٦,٧	٢,٦٩		
١٨٨٣	٢,٢٥	٠,٠٧	١١٢	١,٢٨	١٠٧	٢,٧٥			٢٢,٨	٢,١٨	٢٩,٦	٢,٤٤
١٨٨٤	٢,٧١	٠,٠٨	١١٢	١,٤١	١٠٠	٢,٨٤			٢٨,٠	٢,٦٢	٣٠,٩	٢,٦٦
١٨٨٥	٣,٦١	٠,١٢	١٠٣	١,٣٦	١٠٩	٣,٢٩			٥٥,٢	٤,٦٧	٢٦,٤	٢,٨١
١٨٨٦	٢,١٩	٠,٠٨	٩٠,٣	١,٢٠	١٠٢	٢,٩٩			٤٤,٨	٣,٧٩	٣٦,٥	٣,٩٦
١٨٨٧	٣,٢١	٠,١٠	٨١,٣	١,١٠	٧٩,٧	٢,٤٣			٤٨,٤	٣,٧٣	١٤,١	١,٦٣
١٨٨٨	٢,٣٦	٠,٠٧	٩٣,٣	١,١٧	٧٥,٣	٢,٢٦			١٩,٦	٢,٠٦	١١,٥	١,٣٧
١٨٨٩	٧,٠٩	٠,١٨	١١٣	١,٢٩	١٠٦	٣,٠٣			٤٤,٠	٣,٩٠	١٥,٣	١,٦٤
١٨٩٠	٩,٦١	٠,٢٣	١٠٤	١,٢١	١٠٨	٣,٠٠			٤٢,٢	٣,٩٥	١٦,٣	١,٨٦
١٨٩١	١٣,٩	٠,٣٣	١١٧	١,٣١	١٠٢	٢,٦٤	٢١,١	٢,٠٢	٣٠,٥	٣,٣٤	١٣,٦	١,٤٧
١٨٩٢	٢٧,٩	٠,٦٩	١١٨	١,٣٦	٩٤,٠	٢,٧٧	٢٥,٥	٢,٤١	٢٥,٦	٢,٦٩	٢٠,٧	٢,٠٢
١٨٩٣	١٦,٦	٠,٤٢	١٠٦	١,٢٨	٨٦,٢	٢,٧٦	٣١,٥	٢,٧٢	٢٣,٠	٢,٣٨	١٧,٩	١,٧٩
١٨٩٤	١٨,٨	٠,٤٨	١٠٥	١,٢٦	٧٦,٧	٢,٤٠	٢٠,٩	١,٧٥	١٣,١	١,٤٨	١٥,٥	١,٢٨
١٨٩٥	٢٢,٠	٠,٥٣	١٢٣	١.٤٤	٧٤,٨	٢,٤٨	٢٦,٤	٢,١٥	١٨,٧	١,٩٥	١٤,٧	١,٢٦
١٨٩٦	٢٥,٩	٠,٦٠	١١٤	١.٢٦	٧٣,١	٢,٣٨	٢٧,٥	٢,٢٩	٢١,٥	٢,٢٤	١٣,٢	١,٠٤

١٨٩٧	٣٠,٩	٠,٨٥	١٣٣	٢,٧٧	٣٩,٧	١,٣٦	٢٧,٥	٢,١١	٢٤,٣	٢,٧٥	٢٨,١	١,٧٩	٣٠,٥	٠,٦٥	١٣١	١,٤٣	٨٧,٠	٢,٧٢	٢٦,٤	٢,٠٥	١٧,٥	١,٨١	١٣,٤	١,١١
١٨٩٨	٣٧,١	٠,٩٩	١٢٦	٢,٦٥	٣٨,٤	١,٣٥	٥٣,٣	٣,٨٨	٣٢,٥	٣,٣٣	٣١,٣	١,٩٨	٢٩,٥	٠,٥٨	١٠٣	١,٠٨	٨٢,٨	٢,٢٩	٢٩,٢	٢,٠٩	١٨,٠	١,٥٧	١٤,٨	١,١١
١٨٩٩	٣٢,٦	٠,٧٧	١٠٨	٢,٠٠	٤١,٠	١,٢٢	٥١,٧	٣,٢٦	٣٢,٣	٢,٧٩	٢٧,٤	٢,٠٢	٢[illegible],٩	٠,٥٣	١٠٥	١,٠٧	٨٥,٠	٢,٣٢	٣١,٨	٢,٣٣	٢٠,٦	١,٦٩	١٥,٥	١,١٠
١٩٠٠	٣٤,٣	٠,٧٥	١٠٣	١,٧٤	٤١,٢	١,٢٤	٥٤,١	٣,٢٨	٣٠,١	٢,٧٨	٤٠,٠	٢,٥٩	٣٠,٢	٠,٥٢	١١٩	١,١١	٩٠,٢	٢,٣٧	٣٥,٦	٢,٤٧	٢١,٧	١,٥٨	١٦,٦	١,٢٣
١٩٠١	٣٧,٥	٠,٨٥	١٤١	٢,٤٦	٣٨,٤	١,١٨	٥٧,٣	٣,٥٨	٤٣,٩	٣,٩٤	٤٧,٤	٢,٨٨	٣٠,١	٠,٥٦	١٢٢	١,١٥	٨٧,٥	٢,٤٧	٣٢,٠	٢,٢٨	٢٥,٣	١,٨٢	١٧,٤	١,٣٦
١٩٠٢	٤٣,٣	٠,٩٣	١٢٦	٢,١٧	٣٨,٥	١,١٢	٦٠,٦	٣,٧٢	٤٠,٤	٣,٤٠	٣٤,٢	١,٨٤	٣٦,٦	٠,٦٥	١٣١	١,٢١	٨٥,٧	٢,٤١	٣٦,٠	٢,٤٦	٢٩,٠	٢,٠٨	١٦,٣	١,١٧
١٩٠٣	٥٠,٢	١,٠٠	١١٥	١,٩٣	٤٣,٨	١,٢٧	٦٥,٦	٣,٦٢	٤٥,٧	٣,٨١	٤٠,٧	١,٨٨	٣٧,٦	٠,٦٣	١٢٦	١,١٤	٨٤,٦	٢,١٧	٤٠,١	٢,٥٢	٣٧,٢	٢,٥٢	١٥,٩	١,٠٨
١٩٠٤	٧٥,٣	١,٤٤	١٥٢	٢,٤٨	٤٦,٩	١,٣٠	٧٧,٧	٤,٣٨	٥٦,٤	٤,٤٥	٥٤,٦	٢,٥١	٤٣,٥	٠,٦٨	١٢٣	١,١٠	٧٦,٨	٢,١١	٣٧,٨	٢,١٧	٣٢,١	٢,١٠	١٥,٩	١,١٣
١٩٠٥	٧١,٠	١,٢٤	١٤٤	٢,١٤	٤٨,٣	١,٢٢	٨٠,٤	٤,٢١	٥٧,٠	٤,١٥	٣٤,٣	١,٤٧	٥١,٦	٠,٧٢	١١٨	١,٠٣	٨٧,٤	٢,٢٦	٣٧,٦	٢,٠٦	٤٢,١	٢,٥٨	١٤,٥	١,٠٦
١٩٠٦	٦٨,٥	١,٠٨	١٧٣	٢,٢٦	٤٩,٣	١,١٦	٩٦,٧	٤,٧٦	٧١,٠	٤,٦٣	٣٢,٩	١,٣٩	٥٥,١	٠,٦٩	١٢٧	١,٠٢	٩٥,٤	٢,٠٩	٣٨,٧	١,٩٥	٤٤,٧	٢,١٩	١٦,٩	٠,٩٨
١٩٠٧	٨١,٧	١,١٩	١٥٦	١,٨٠	٤٨,٨	١,٠٨	٩٢,٨	٤,٤٥	٦٢,٢	٣,٩٦	٤١,٧	١,٨٣	٥٥,١	٠,٦٣	١٣٤	١,٠١	٩٨,٦	١,٩٦	٣٥,٧	١,٦٧	٤٩,٧	٢,١٣	١٥,٦	٠,٨٥
١٩٠٨	٦٤,٠	١,٠٠	١٤٤	١,٨٧	٥٣,٥	١,٣١	٧٠,٦	٣,٦٨	٥٧,٠	٤,١٠	٤٩,٢	٢,٢٨	٤٧,٦	٠,٦٢	١٠٦	٠,٨٧	٧٣,٥	١,٥٧	٣٥,١	١,٧٢	٤٥,٤	١,٩٢	١٦,١	٠,٨٢
١٩٠٩	٧٨,٩	١,٢٠	١٥٦	٢,٠٢	٥٦,٧	١,٢٢	٧٨,٦	٣,٩٩	٦٦,٤	٤,٤٢	٥٩,٨	١,٩٤	٥٧,٣	٠,٦٧	١٠٧	٠,٨٧	٨٣,٢	١,٦٤	٣٧,٣	١,٦٠	٥٩,٢	٢,٣٤	١٩,١	٠,٩٨
١٩١٠	١٠٤,٩	١,٤٠	١٧٨	٢,٠٢	٦٠,١	١,١٩	١٠٩	٥,٣٢	٩٠,٩	٥,٤٣	٦٠,٢	١,٩٢	٦٧,٤	٠,٧٥	٩٧,٥	٠,٧١	٨٢,٣	١,٤٢	٤٤,٢	١,٨٢	٤٨,٩	١,٨٦	٣٣,٤	١,٠٠
١٩١١	١١٢,٨	١,٣٩	١٩٤	٢,٠٩	٦٧,٠	١,٣٦	١٠٧	٥,٢٦	٧٧,٣	٤,٣٦	٧٢,٥	٢,١١	٧٠,١	٠,٧٢	١١٥	٠,٨٣	٨٥,٧	١,٣١	٥١,٣	١,٨٩	٤٣,٩	١,٦٠	٢٢,١	٠,٨٨
١٩١٢	١١٢,٨	١,٢٦	١٦٤	١,٦٥	٧٠,٤	١,٣٠	١١٢	٤,٨١	٥,٢٨	٠,٢٧	٦٥,١	١,٩٨	٧٧,٦	٠,٧٣	١٣١	٠,٨٦	٨١,٩	١,٢٢	٦٢,٢	٢,٠٦	١٨,٠	٠,٦٠	٣٥,٠	١,٣٨
١٩١٣	٩٨,٤	٠,٩٧	١٥٧	١,٤٦	٦٧,٤	١,٢١	١٢٧	٥,٣٩	٧٦,٣	٣,٧٧	٧٧,٣	٢,٣٥	٧٣,٩	٠,٦٩	١١١	٠,٧١	٧٥,٨	١,١١	٥٧,٦	١,٩٩	٤٦,٨	١,٥٩	٣٩,٨	١,٣٤

تم وضع هذا الجدول استناداً إلى الإحصائيات التي يوردها

Anderas Birken, Die Wirtschaftsbeziehungen Zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980.

حمولة السفن الألمانية التي كانت تزور المرافىء العثمانية من ٢,٢٥ مليون طن إلى ٣ مليون طن . وكان أكثر من ٤٠ سفينة ألمانية بخارية تزور المرافىء الشرقية في عام ١٩١٢ ، فيما أكثر من ٢٢٠ سفينة كانت تعبر البحر الأسود إلى المتوسط ذهاباً وإياباً(١) .

الثقافة والتبشير في خدمة الإقتصاد والسياسة

ولتدعيم نفوذها الإقتصادي والتجاري أَوْلَتْ ألمانيا نشاطات إرسالياتها اهتماماً ملحوظاً منذ التسعينات ، لا بل إن الإرساليات الألمانية نفسها شعرت أنها جزء من السياسة الإستعمارية الألمانية . ففي الثمانينات شهدت جلسات الإرساليات التبشيرية الألمانية مكثّفاً حول دورها في مناطق النفوذ والإستعمار الألماني . ففيما ألمانيا تقدم التغطية السياسية والعسكرية وتستغلّ الثروات المادية للمستعمرات « لأجل رخاء الوطن » ، تقوم الإرساليات بنشر « الحضارة المسيحية » ، لأن الإرساليات هي « الدعامة والسند للنشاط السياسي الإستعماري » . وعندما خطت ألمانيا عملياً أُولى خطواتها الإستعمارية في أفريقيا برّرت الكنيسة الكاثوليكية ذلك بأنه « ضرورة طبيعية » وأن عليها المشاركة في هذا التحوّل نحو الإستعمار(٢) .

وليس أدلّ على أهمية الثقافة والتبشير للسياسة والإقتصاد الألمانيين استغلال الإمبراطور وليم الثاني خلال زيارته إلى الشرق عام ١٨٩٨ الإرساليات الكاثوليكية الألمانية وخلافها مع فرنسا لضرب الحماية الفرنسية في الشرق ونفوذ فرنسا السياسي في المنطقة هو قول وزير الخارجية الألمانية فون بولوف التالي(٣) :

« إنه من المفيد بشكل عام دعم كل ما يمكن بواسطته تقويض هيبة فرنسا

---

(١) Henderson, p.63; Wiederfeld, p.9ff.

(٢) سنو ، عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

(٣) PAAA Tuerkei 175kg. vol. I, Buelow an Wilhelm II., confidential, no. 1592/ 4848, June 4. 1898.

في الليفانت من جهة ، وإذكاء الخصام الذي بدأ يظهر بين الكاثوليك الألمان والكاثوليك الفرنسيين في المسائل الشرقية من جهة أخرى » .

وفي هذا المعنى أيضاً كتب مارشال ، السفير الألماني في الآستانة ، إلى المستشار الألماني هوهنلوهه[١] :

« إن محاربة النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا في المسائل الكنسية للكاثوليك الروم ، المسيحيين في تركيا وبشكل غير مباشر في مسائل سياسية ، هو أحد أبرز مهام السياسة الألمانية في تركيا . . . وبفضل نفوذنا السياسي الذي حصلنا عليه في تركيا ، فنحن الوحيدون الذين يمكنّنا وضعنا من تشجيع عملية التفتّت الذي تجد الحماية الفرنسية نفسها فيه . وإذا ما تمكنت ألمانيا من إزاحة الحماية الفرنسية المطلقة ، فإن هذا العمل سوف يرفع بشكل كبير من سمعتنا في أعين الشرقيين » .

وليس أدلّ على أهمية الثقافة والتعليم لدعم نفوذ ألمانيا الإقتصادي والتجاري في المنطقة من النصيحة التي وجّهتها « لجنة الإستعمار الإقتصادية » الألمانية إلى الحكومة بعد عام على رحلة وليم الثاني إلى الشرق من أن تنشط ثقافياً في مستعمراتها وبشكل خاص في الشرق . وفي هذا المعنى نصح سفير ألمانيا في العاصمة العثمانية حكومته بإنشاء مستشفيات ومدارس على طول خط حديد بغداد « لكي تكون دعماً للمصالح الألمانية »[٢] . وفي تقرير لمجلة « الشرق الألمانية » لعام ١٩١٣ ذكر أن ١٠ مدارس ألمانية قد تم إنشاؤها على طول خط حديد بغداد[٣] . وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان هناك ٢٣

---

(١) GP/vol. 12/II, no.3357, Marschall an Hohenlohe-Schillingsfuerst, Confidential Pera Feb. 25. 1898.

(٢) PAAA Tûerkei: Plan deutscher Ansiedlungen in Kleinasien, vol. 1, 120000, Nov, 4. 1899; PAAA Yuerkei 182, Schulen in der Tuerkei, vol II, A 22758, Nov. 14. 1913; A 4721, Nov. 4. 1912.

(٣) Hans Rohde, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916, p. 102; DLZ, 12 (1913), p.468.

مؤسسة تعليمية ألمانية في كل أنحاء السلطنة تضم ٣ آلاف تلميذ من أصل ١٠١٩ مؤسسة تعليمية تضم ٩٠ ألف طالب .

المؤسسات التعليمية الأجنبية في الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى[1]

الدوْلة التابعة لها	عدد المدارس	عدد التلاميذ
فرنسا	٥٣٠	٥٤٠٠٠
الولايات المتحدة الأميركية	٢٧٣	١٨٠٠٠
بريطانيا	١٢٦	١٠٠٠٠
ايطاليا	٦٧	٥٠٠٠
المانيا	٢٣	٣٠٠٠
	١٠١٩	٩٠٠٠٠

ومع كل الجهود التي بذلتها ألمانيا ظلّت هيمنة فرنسا على التعليم في الدولة العثمانية بلا منازع . إذ كانت تسيطر على ٦٠٪ من مجموع المدارس وعدد التلاميذ .

إضافة إلى ذلك ، شهدت الفترة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تأسيس العديد من مؤسّسات البحث العلمي والديني والتنقيب عن الآثار ، والتي لم تكن أقلّ أثراً من المدارس الألمانية في تدعيم نفوذ ألمانيا في السلطنة العثمانية . ومن هذه المؤسّسات : الجمعية الألمانية لاستكشاف فلسطين Deutscher Verein Zur Erforschung/ Palästi-

(١) Hans Rohde, op. cit., p.102.

nas جمعية فلسطين الألمانية Deutscher Palâstina- Verein جمعية الشرق الألمانية Deutsche Orientgesellschaft المعهد الألماني الإنجيلي للدراسات القديمة عن الأراضي المقدسة في القدس -Deutsches Evangelisches Insti tut fûr Altertumwissenschaft des Heiligen Landes Zu Jerusalem جمعية الإستشراق في ميونيخ Mûnchner Orientalische/ Gesellschaft اللجنة الألمانية للشرق الأدنى Deutsches Vorder- asien- Komitee .

ـ ألمانيا وسياسة المحافظة على الدولة العثمانية

ارتكزت سياسة الإندفاع نحو الشرق بأبعادها الإقتصادية السياسية والاستراتيجية والثقافية والقومية خلال عصر وليم الثاني على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في الشرق Status quo ، أي على سيادة الدولة العثمانية واستقلالها ومنع أية دولة من الإنفراد في حل المسألة الشرقية . وقد عبّر بولوف عن ذلك بقوله : « إن ألمانيا غير مهتمة بتقسيم أو إضعاف تركيا وأن علاقة الصداقة التي تربطها بها تعني المحافظة على الوضع الراهن »[١] . وفي رسالة إلى القيصر ١٩٠١ شرح بولوف الأسباب الإقتصادية لسياسة التغلغل السلمي ، التي تفرض على ألمانيا هذا النهج في السياسة الشرقية ، فقال[٢] :

« إن سياسة ألمانيا في تركيا هي سلمية . نحن نريد السلام لأجل تجارتنا وصناعتنا . إن زيادة أكثر من نصف مليون نسمة سنوياً تجعل ألمانيا لا تستغني عن تركيا كسوق تصريف (لمنتجاتها) . هذه هي سياستنا الشرقية » .

وفي هذا المعنى جاء تصريح وليم الثاني في عام ١٩٠٧ « بأن المحافظة على سيادة الدولة العثمانية تشكّل أسأساً لا يتغير في سياسة ألمانيا الشرقية »[٣] .

---

(١) Kôssler, op. cit., p.194f.

(٢) GP, 18/I, no. 5392, Anlage.

(٣) PAAA, Tûrkei 158, vol. 9, Kiderlen- Wâchter an Auswârtigen Amt, no. 159, Aug. 13., 1907; Bûlow an Kiderlin, no. 78, 14/8/1907.

وحتى الحرب العالمية الأولى حاولت الحكومات الألمانية المتعاقبة الإنسجام بقدر الإمكان مع هذا المبدأ . فوقفت عام ١٨٩٠ في وجه مشروع حليفتها إيطاليا لتقسيم الدولة العثمانية وفرضت على شريكتيها في الحلف الثلاثي (ايطاليا والنمسا/ هنغاريا) في العام التالي ، خلال تجديد التحالف ، الإلتزام بمبدأ المحافظة على سلامة السلطنة العثمانية . وكان هذا سبباً كافياً لأن تسعى إيطاليا إلى تسوية أوضاعها الإستعمارية في طرابلس مع فرنسا ١٩٠٢ . كما وقفت ألمانيا في وجه المشاريع الروسية للإستيلاء على الممرات ، من خلال تدعيم القدرات الدفاعية العثمانية على مرافق السلطنة الإستراتيجية[١] .

وخلال رئاسة ساليزبوري للحكومة البريطانية توضّحت السياسة البريطانية أكثر فأكثر في جعل مصر نقطة الدفاع الإستراتيجية عن المصالح البريطانية في الشرق الأدنى ، بعدما فقدت الممرات والآستانة أهميتهما في استراتيجية بريطانيا المتوسطية . وفي هذا الإطار عرضت بريطانيا خلال عامي ١٨٩٥ و١٨٩٦ على كل من روسيا وألمانيا مشروعاً لتقسيم الدولة العثمانية مؤداه أن تستولي إيطاليا على ألبانيا وطرابلس ، فيما تحتل روسيا الممرّات والآستانة . لكن روسيا ، التي لم تتلقَ دعماً من حليفتها فرنسا ، رأت أن الوقت غير مناسب لحلّ المسألة الشرقية . أما الحكومة الألمانية فرفضت المشروع جملة وتفصيلاً[٢] . فقبل عام على طرح ساليزبوري لمشروعه ١٨٩٤ كانت الحكومة الألمانية قد كلّفت لجنة مختصّة لدراسة إيجابيات وسلبيات المحافظة على الدولة العثمانية أو انهيارها وأثر ذلك في المصالح الألمانية . فرأت اللجنة في مذكرة لها « أن قدرات آسيا الصغرى الاستيعابية للرأسمال والصناعة والتجارة الألمانية لا تزال مفتوحة من خلال مشاريع سكك الحديد واستغلال ثروات

---

(١) Koessler, p.170f.

(٢) Werner Naef, Die Epochen der neueren Geschichte, vol. II. Aarau, o.d., p. 352.; E.T.S. Dugdale, German Diplomatic Documents 1871- 1914. vol. I, cap. XXIII, London 1928, pp.327- 347.

الأرض الباطنية وتنمية الزراعة ، وأن الحلّ الأفضل لاستمرار سياسة التغلغل السلمي لا يكون بحل المسألة الشرقية ، بل بالمحافظة على الوضع الراهن[١] . أما في حال أدّت ظروف معينة إلى حلّ المسألة الشرقية ـ أضافت المذكرة ـ وطُرِد العثمانيون من أوروبا وحُصرت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى ، فإن هذا لن يضر بالمصالح الألمانية ، بل على العكس فسوف يؤدّي إلى تقوية المصالح الألمانية ، وهذا لا يرجع إلى تزايد أعداد السكان والنشاط الإقتصادي في المنطقة فحسب ، بل إلى تمركز السلطنة في آسيا الصغرى ممّا يؤدّي إلى تقويتها ، ويكون في مصلحة خطوط حديد الأناضول[٢] .

أما في أوساط الرأي العام الألماني ، فقد كانت مقترحات ساليزبوري وتعليقات الصحافة البريطانية حول حل المسألة الشرقية تثير الإنتقادات الشديدة فعلّقت صحيفة « روزا لوكسمبورغ » Rosa Luxemburg على الموضوع بالقول :

« من الواضح إنه من مصلحة الأمبريالية الألمانية تقوية الدولة العثمانية طالما بالإمكان منع انهيارها قبل الأوان . إن تصفية متسرّعة لتركيا قد تؤدّي إلى تقسيمها بين بريطانيا وروسيا وإيطاليا واليونان ودول أخرى . مما يؤدّي إلى اختفاء أكبر قاعدة لعمليات الرأسمال الألماني ، وينتج عنه تعاظم لنفوذ روسيا وبريطانيا ودول البحر المتوسط . إن من مصلحة الأمبريالية الألمانية المحافظة على الدولة التركية مستقلة وصاحبة سيادة إلى أن يحين وقت افتراسها من قبل الرأسمال الألماني وتسقط في يد ألمانيا ، كما فعل البريطانيون بمصر سابقاً ، وكما يفعل الفرنسيون حالياً في المغرب »[٣] .

---

(١) PAAA Tûerkei 189, Sicherstellung der deutschen Interessen fuer denFall der Losung der Dardanellenfrage. Referant L.R. Raffauf, II 17207, Berlin Juli 19. 1894, pp.8-12.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ ـ ٢٠ .

(٣) Rathmann, p.162.

وانسجاماً مع سياستها في المسألة الشرقية على ألمانيا أن تدعم السلطان العثماني ضد الضغوطات البريطانية والروسية وتصمت عن السياسة العثمانية تجاه المسألة الأرمنية منذ ١٨٩٥ وتويّد الباب العالي في حربه ضد اليونان ١٨٩٧ ، بعدما حقّق انتصاراته على اليونان بفضل السلاح الألماني[١] . وخلال تلك الحرب مارست ضغوطاً على بلغاريا والصرب كي لا تهاجما الدولة العثمانية . كما توسطت لدى روسيا والنمسا/ هنغاريا لعقد اتفاق يُبقي على الوضع الراهن في البلقان . وفي المسألة الكريتية وقفت ألمانيا إلى جانب الدولة العثمانية ، وقد أدّى ذلك إلى خروجها عن « التناغم الأوروبي » .

إن التأكيد على سياسة الوضع الراهن دفع الساسة الألمان إلى الإعتراف بالدولة العثمانية زعيمة للعالم الإسلامي ، وهذا يتجلى في خطاب القيصر الألماني في دمشق (٨ تشرين الثاني ١٨٩٨) خلال زيارته للمشرق ، حين أعلن :[٢] :

« ليتأكد صاحب الجلالة (السلطان) وليتأكد معه الثلاثماية مليون مسلم المنتشرون في أرجاء الأرض ، الذين يعتبرون السلطان خليفتهم ، أن الإمبراطور الألماني هو صديقهم في كل الأوقات » .

إن إعلان « الصداقة » هنا ليس إعلاناً لسياسة المحافظة على الدولة العثمانية فحسب ، وإنما هو طرح لنهج جديد في السياسة الخارجية المشرقية لألمانيا ، وهو إعلان ألمانيا صداقتها للعالم الإسلامي والإعتراف بعبد الحميد زعيماً لهذا العالم . ويتساءل غروته[٣] :

« عما إذا كان خطاب كهذا قد جاء نتيجة عامل ظرفي ، أو أنه كان يهدف

---

(١) Koessler, p.192f.

(٢) PAAA, Preussen 1, no. vol. 8, Buelow an das Auswaertige Amt, no. 114, Damaskus, Nov. 8. 1898; no.116, dringend, Nov. 9. 1898.

(٣) Hugo Grothe, Deutschland, die Tûrkei und der Islam, Leipzig 1914, p.10.

إلى أن يكون علامة مميّزة في تحديد مسار السياسة الألمانية الإسلامية ، التي برنامجها المحافظة على استقلال الدول المتبقية في الشرق وسلامتها » .

ويرد غروته على تساؤله ، بأن على المرء أن يجيب بنعم على الشق الثاني من التساؤل ، بأن ألمانيا في نهج جديد لسياستها الإسلامية ، رغم ما تحمله في طيّاتها من مجابهة حتمية مع بريطانيا[١] . وبعد أشهر قليلة علّق فريدريك نويمن على خطاب الإمبراطور قائلاً : « لا مصالحة مع انكلترا ، بل سياسة قومية »[٢] .

وحتى عام ١٩٠٨ حافظت ألمانيا على موقفها من المسألة الشرقية . ولكن ضم النمسا/ هنغاريا للبوسنة والهرسك في أعقاب الإنقلاب العثماني في ١٩٠٨ هز المصداقية الألمانية في سياسة المحافظة على الوضع الراهن أمام أعين النظام الجديد . كذلك نظر حكام استانبول إلى ألمانيا على أنها كانت الدعامة « للطاغية عبد الحميد » . وكانت الحكومة العثمانية الجديدة ترى أن النمسا/ هنغاريا لا تجرؤ على ضم المنطقتين دون موافقة ألمانية . وقد أدّت هذه الشكوك في موقف ألمانيا الحقيقي من المسألة الشرقية إلى تعرّض المنتجات الألمانية والنمساوية للمقاطعة في المرافىء العثمانية وإلى تراجع النفوذ الألماني لدى الباب العالي ، على الرغم من نفي المسؤولين الألمان علاقتهم بالسياسة النمساوية[٣] . وهكذا أفسح تراجع النفوذ الألماني في استانبول المجال إلى عودة بريطانيا إلى ممارسة نفوذها السابق لدى الحكومة العثمانية .

لكن استيلاء جماعة من الضباط الذين تلقّوا علومهم العسكرية في

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) Fr. Naumann, Asia, Konstantinopel, Baalbek, Damaskus, Nazaret, Jerusalem, Kairo, Neapel, 2. ed., Berlin 1899, p.145.

(٣) PAAA Tuerkei 158, vol. 10, Auswaertiges Amt an Marschall, no. 171, Oct. 8. 1908; Marschall an das Auswaertige Amt, no. 347, Oct. 9. 1908.

ألمانيا ، على السلطة في استانبول عام ١٩٠٩ ، وتعكّر العلاقات العثمانية البريطانية بسبب مسألتي الحدود التركية المصرية والتركية الفارسية ، وسياسة بريطانيا الإستيطانية في بلاد ما بين النهرين وإصرارها أن تبني بمفردها خط بغداد ـ الكويت ، إضافة للإفلاس العثماني في ربيع ١٩٠٩ ورفض بريطانيا مساعدة النظام الجديد في التغلب على الأزمة الإقتصادية من خلال رفع التعرفة الجمركية من ١١٪ إلى ١٥٪ ومنحه قروضاً مالية ، كل ذلك جعل النفوذ البريطاني يتراجع بسرعة فاسحاً في المجال أمام النفوذ الألماني ليعود مجدّداً إلى قوته السابقة . وقد استجابت ألمانيا والنمسا/ هنغاريا بسرعة إلى المطالب العثمانية وقدّمت بنوكها قروضاً بقيمة ٦ ملايين ليرة عثمانية[١] وحتى الحرب العالمية توطّدت العلاقات الألمانية العثمانية دون أن تتأثر باستيلاء إيطاليا على طرابلس ١٩١١ أو بالحروب البلقانية ١٩١٢/١٩١٣ .

لكن هذه السياسة الألمانية القائمة على المحافظة على الدولة العثمانية لم تسلم من النقد داخل البلاد . فبعد الإنتهاء من بناء سكة حديد الأناضول وبدء الحديث عن مشروع سكة حديد بغداد ، كثّفت الدوائر الألمانية ذات الإتجاهات القومية المهتمة بـ « رسالة ألمانيا الإستعمارية ـ الحضارية » من دعواتها لاستيطان آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين وفلسطين وإيران ، ككارل كيرغر Karl Kraeger[٢] بول رورباخ Paul Rohrbach[٣] ، فريدريك نويمن Friedrich Naumann[٤] ، ارنست ياكش Ernst Jackh[٥] ، كارل شيفر Karl Schafer[٦] ، هانز رودي Hans Rohde[٧] ، هوغو غروتيه Hugo

---

(١) Koessler, p.411; Wolf, op. cit., p.62.

(٢) Karl Krâger, Kleinasiens, ein deutsches Kolonisationsfeld, Berlin 1892.

(٣) Paul Rohrbach, Die Bagdadbahn, Berlin 1911.

(٤) Friedrich Naumann, «Asia», Berlin-Schôneberg 1899.

(٥) Ernst Jâckh, Der Aufsteingende Halbmond, Berlin 1911.

(٦) Carl Anton Schâfer, Ziele und Wege fûr die Jungtûrkische Wirtschaftspolitik, Karlsruhe 1913.

(٧) Hans Rohe, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916.

Grothe[1] ، الويس شبرنغر Alyos Sprenger[2] ، سيغموند شنايـدر Siegmond Schneider[3] ، وغيرهم ، فضلاً عن الصحف والمجلات الألمانية ، على أن أهم ما في الأمر هو تأسيس « إتحـاد عموم ألمـانيا » Alldeutscher Verband[4] عام ١٨٩٥ ، الذي أخذ على عاتقه الترويج للسيطرة الألمانية على آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين وسوريا . ولم يكن رئيس هذا الإتحاد سوى البروفسور الألماني هاسه Hasse الذي دعا ألمانيا في نشرة الإتحاد بتاريخ ٨ ك ١ ١٨٩٥ « إلى الإستيلاء على بلاد مـا بين النهرين وسـوريا . . . وإلى فرض الحماية الألمانية على السلطنات الموجودة في آسيا الصغرى وإلى جعل الجزيرة العربية منطقة نفوذ للمصالح الألمانية »[5] .

وفي هذا المعنى علّقت صحيفة « دي فليت ام مونتاغ » Die Welt am Montag[6] . قائلة :

« وحدها تـركيا يمكنهـا أن تكون الهنـد بالنسبـة إلى ألمانيـا . . على السلطان أن يبقى صديقنا ، طبعاً من نيتنا المبيتة ، وهي أننا نتمنى افتراسه . . . نحن نرعى المورّث بإخلاص حتى مماته . . . إن ميراثاً عظيماً ينتـظرنا . . . فتركيا سوف تقدم لنا مناطق شاسعة لاستثمار رأس المال الألمـاني وتصريف البضاعة الألمانية ، وأيضاً مأوى للمستوطنين الزراعيين الألمان » .

وإزاء الدعوات لاستيطان ألماني في آسيـا الصغرى ، وقفت الحكـومة الألمانية موقفاً متحفّظاً . ففي تقرير للسفير الألماني في الآستانة بتاريخ ٣٠ آذار ١٨٨٥ ، أشار إلى أنّ الحكومـة العثمانيـة ترفض استيـطاناً ألمـانياً في آسيـا

---

(١) Hugo Grothe, Die asiatische Tûrkei und die deutschen Interessen, Halle 1913.

(٢) Alyos Sprenger, Babylonien, Heidelberg 1886.

(٣) Siegmond Schneider, Die deusche Bagdadbahn und die Projektierte Ûberbruckung des Bosporus in ihrer Bedeutung Fûr Weltverkehr, t Wien/Leipzig 1900.

(٤) Deutschlands Ansprûche an das tûrkische Erbe, Mûnchen 1896.

(٥) Rathmann, op. cit., pp. 135ff.

(٦) Rathmann, p.184f.

الصغرى . كما أن فرنسا التي تفوق مصالحها مصالح أية دولة أخرى ، ترفض مشاريع دول أوروبية أخرى في المنطقة[١] . وفي أوائل التسعينات وخلال سير العمل بمشروع خط الأناضول ، بعث السلطان عبد الحميد إلى وليم الثاني يبحث معه إمكانية استيطان مهاجرين ألمان على طول خط حديد حيدر باشا ـ أنقرة ـ بغداد . وقد كلّفت الحكومة الألمانية كلا من الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية والدائرة الإستعمارية بدراسة « خطة ألمانية لاستيطان ألماني في آسيا الصغرى » . وجاء في تقرير الدائرة الأولى « إن استيطاناً ألمانياً في آسيا الصغرى غير مشجّع وتكتنفه الصعاب ، بل يمكن أن يورط ألمانيا في تعقيدات ومصادمات ، وإن مثل هذا المشروع سيؤدّي إلى « نتيجة سلبية » . أما الدائرة الإستعمارية فذكرت إلى أن عملية استيطان ألماني في آسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانية « ليس لها فرص نجاح كافية » . وحتى أضافت المذكرة ـ لو تلقّى المستوطنون الألمان في البداية دعماً رسمياً عثمانياً وحصلوا على امتيازات بامتلاك الأراضي الخ . . فإنهم سوف يقعون بعد ذلك ضحية سوء الإدارة العثمانية . ونصحت الدائرة الحكومة الألمانية بمباشرة استيطان ألماني في آسيا العثمانية في حال أصبحت المنطقة مستعمرة ألمانية[٢] .

وفي إطار سياستها المتحفّظة تجاه الإستيطان في ممتلكات السلطنة أوعز المستشار الألماني إلى سفيره في الآستانة ، بعدم التدخل بمسألة استيطان رعايا ألمان في آسيا الصغرى[٣] .

أما عدد الألمان حاملي الجنسية الألمانية في الدولة العثمانية كلها فبلغ في عام ١٩١١ ، بالإضافة إلى مصر ، ٤٥٠٠ نسمة ، من ضمنهم نحو ١٧٠٠ أعضاء جماعة الهيكل الألمانية في فلسطين وعدد مستعمراتهم سبع ، ١٦٠٠

---

(١) PAAA, Tûrkei 189, Sicherstellung der deutschen Interessen..., op. cit., p.4.

(٢) Ibid, pp.5-7

(٣) PAAA, Acta Caiserliche deutsche Botschaft zu Constantinople, vol, III, no 1433, Narch 9, 1906: Reichskanzler an Marschall.

في الآستانة و٧١٠ في ولايتي بيروت ودمشق[١] .

ـ ألمانيا والحركة الصهيونية

ومع الإندفاع الألماني نحو الشرق في عصر الإمبراطور وليم الثاني ، سعت الصهيونية العالمية ، التي كان أغلب قادتها من اليهود الألمان ، إلى اختراق سياسة ألمانيا في المحافظة على الوضع الراهن وكسبها إلى جانبها في مشاريعها الإستيطانية في فلسطين . مستغلّة في ذلك النفوذ الألماني في الآستانة . وكان البرنامج الصهيوني القائم على منح اليهود في فلسطين استقلالاً ذاتياً لقاء دعم الصهيونية العالمية للدولة العثمانية في تخطّيها لأزمتها المالية يتوافق مع سياسة الإمبراطور وليم الثاني في إنقاذ الدولة العثمانية من ديونها الضخمة للبنوك الأوروبية . إلا أن الحكومة الألمانية وفي مقدمها وزير الخارجية بولوف ومارشال السفير الألماني في الآستانة ، اللذين شكّكا بالنوايا الصهيونية ، رأوا جميعاً أن إثارة الموضوع سوف يثير حساسية الحكومة العثمانية ويُعكّر بالتالي العلاقات الوطيدة بالدولة العثمانية . ولذا فقد رفض بولوف المشروع الصهيوني ثم ما لبث وليم الثاني أن عدّل من موقفه تجاه الحركة الصهيونية وربط الاستيطان اليهودي بفلسطين « بمراعاة كاملة واحترام لسيادة السلطان »[٢] .

وبتعيين بولوف مستشاراً لألمانيا عام ١٩٠٠ ازداد موقف الحكومة الألمانية تجاه الحركة الصهيونية تصلّباً وأُعطي صفة رسمية من خلال مذكرة داخلية للخارجية الألمانية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٠٤ ، حيث أكّدت الخارجية على

---

(١) Ibid, 189/Deutsche Botschaft an von Bethmann Holweg, no. 257, 1/9/1911. Anlage.

وقارن .Dlz, Sonder Aufl. 30 Juni 1911, p.36

(٢) محافظة ، علي ، العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٩٤٥ ، بيروت ١٩٨١ ، ص ص١٤٤ ـ ١٤٥ ، ١٥٤ . وسنو ، عبد الرؤوف ، مرجع سابق ص ٢٨١ .

وأيضاً : .PAAA, Preussen 1, vol. 7a, Buelow an Wolf, A 12624, Nov. 2. 1898

مخاطر الإنجراف وراء المشاريع الصهيونية ممّا يزعزع العلاقات مع الدولة العثمانية . هذا الموقف تجاه الحركة الصهيونية لم يمنع ألمانيا من تقديم دعمها للمؤسّسات والمستوطنات اليهودية في فلسطين وحمايتها تجاه السلطات العثمانية لاعتبارات سياسية وثقافية وإنسانية .

وبعد عام ١٩١٣ تحوّل الموقف الألماني من الحركة الصهيونية إلى نوع من « التعاطف » نتيجة للحرب العالمية الأولى . فتم إستحداث « دائرة شؤون اليهود » في وزارة الخارجية الألمانية وبدت الحماية الألمانية للمستوطنات اليهودية ضد سياسة جمال باشا أكثر ثباتاً . وبعد « تصريح بلفور » ١٩١٧ وجدت ألمانيا نفسها مضطرة إلى منافسة عدوتها بريطانيا وإصدار « وعد بلفور ألماني » في محاولة لكسب اليهود الأميركيين إلى جانبها . فاستغلت الخارجية الألمانية زيارة طلعت باشا ، الصدر الأعظم ، لبرلين في كانون الثاني عام ١٩١٨ ولقائه الزعيم اليهودي الألماني الفرد نوسيغ Alfred Nossig وتصريح طلعت باشا بأن الحكومة العثمانية سوف تعيد النظر بموقفها من اليهود حالما تنتهي الحرب . « بصورة تحقّق أمانيهم » ، وأصدرت تصريحاً رسمياً[١] :

« نحن نؤيّد رغبة الأقليات اليهودية في البلدان التي لهم فيها ثقافة متطورة ، في أن تختط طريقها الخاص بها ، ونميل إلى دعم أمانيها . أما بالنسبة إلى أماني اليهود ، وبخاصة أماني الصهيونية منهم ، في فلسطين فإن الحكومة الألمانية ترحب بالتصريح الذي أدلى به مؤخّراً الصدر الأعظم ، طلعت باشا ، والذي يعبّر عن عزم الحكومة التركية ، المتّفق مع نظرتها الودّية نحو اليهود بوجه عام ، مع تنمية استقرار يهودي مزدهر في فلسطين ، عن طريق الهجرة غير المقيّدة

---

(١) David Yisraeli, «Germany and Zionism», in: «Germany and the Middle East 1835- 1939». Editor Jehuda L. Wallach, Tel-Aviv 1979, p. 143.

(٢) محافظة ، علي ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ والصفحة التالية .

والإستيطان ضمن قدرة البلاد الإستيعابية ، وقيام حكم ذاتي يتّفق وقوانين البلاد والتطوّر الحر لحضارتها » .

ـ المرحلة الأخيرة من العلاقات الألمانية العثمانية

ويبقى أخيراً أن نتطرّق إلى العلاقات الألمانية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى . فوصول وليم الثاني إلى حكم ألمانيا ووضع نهج جديد في السياسة الخارجية يقوم على التنافس الأمبريالي مع الدول الكبرى وفي مقدمها بريطانيا . صعّد الموقف في أوروبا . وفي هذا الإطار رفضت ألمانيا أن تجدّد تحالفها مع روسيا . ولكي تحمي نفسها من الحرب على جبهتين بعدما رفضت بريطانيا عام ١٨٩٧ تجديد « وفاق البحر المتوسط » ، جدّدت ألمانيا الحلف الثلاثي مع النمسا/ هنغاريا وإيطاليا عام ١٨٩١ و١٩٠٢ و١٩١٢ كما زادت في الوقت نفسه من تسلّحها البري . ورغم التقارب الألماني البريطاني في نقاط استعمارية ساخنة بينهما في العالم ، بقيت قوانين تطوير الأسطول الحربي الألماني ١٨٩٨ عقبة أساسية في محادثات التحالف بينهما ١٨٨٩ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ و١٩٠٩ ـ ١٩١٢ ، وبقيام الوفاق الودّي بين بريطانيا وفرنسا ١٩٠٤ وانضمام روسيا إليه ١٩٠٧ تبيّن للساسة الألمان أن نظريتهم باستحالة الجمع بين بريطانيا وفرنسا أو بين بريطانيا وروسيا أو بين الدول الثلاث معاً كانت خاطئة . كذلك فإن عدم استجابة دولتي الحلف الثلاثي ، ألمانيا والنمسا/ هنغاريا ، لتطلعات الشريك الثالث ايطاليا الإستعمارية في طرابلس وألبانيا ، جعل إيطاليا تلتفت نحو فرنسا وتسوّي خلافاتها الإستعمارية معها سرّاً ١٩٠٢ . ممّا جعل الحلف الثلاثي حلفاً ثنائياً من الناحية العملية ، بحيث أخذت ألمانيا منذ مطلع القرن الحالي تدرك أهمية الدولة العثمانية العسكرية ، في أن تأخذ مكان إيطاليا في الحلف الثلاثي . إلا أن انتقادات البعثة العسكرية الألمانية في الآستانة وشكواها من عدم كفاءة الجيش العثماني كحليف لألمانيا أخّر قيام هذا التحالف . وفي ١٩١٣ عُيّن الجنرال ليمان فون ساندز Liman von Sanders رئيساً للبعثة العسكرية الألمانية في السلطنة العثمانية وقائداً

للفيلق العثماني الأول المرابط عند الممرات . وقد استطاع إحداث نقلة نوعية في الفيالق العثمانية وفعاليتها ، بالإضافة إلى تدعيم الأسطول العثماني في البحر الأسود[١] . وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تجد ألمانيا مشقّة في عقد التحالف مع الدولة العثمانية ٢ آب ١٩١٤ ، الذي نصّ على تبادل المساعدة ضد روسيا . وكان التحالف الألماني - العثماني يحقّق لألمانيا إقفال الممرات العثمانية أمام اتصال روسيا بحلفائها الغربيين ومهاجمة روسيا في البحر الأسود والقوقاز وبريطانيا في مصر ، وفيما بعد في بلاد ما بين النهرين[٢] . وهكذا انقسم العالم عند اندلاع الحرب إلى معسكرين : معسكر دول وسط أوروبا ويضم ألمانيا ، النمسا/ هنغاريا والدولة العثمانية وبلغاريا ، ومعسكر الحلفاء ويضم بريطانيا وفرنسا وروسيا وبلجيكا والصرب . وبهزيمة دول الوسط في الحرب ، خسرت الدولة العثمانية جميع ممتلكاتها في أوروبا وكذلك في الأقطار العربية التي كانت تحكمها ، فيما أصيبت المصالح الألمانية بالشلل التام ولم تسترجع بعد ذلك الأهمية التي تمتّعت بها قبل عام ١٩١٨ .

خلاصة وتقييم

كان « الإندفاع نحو الشرق » الدافع الرئيسي الدافع الرئيسي في سياسة ألمانيا الرسمية خلال عصر وليم الثاني تجاه منطقة الشرق الأدنى ، وكان جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الألمانية . وتحت هذا الشعار كان تدخّل القوى الحاسمة للإمبريالية الألمانية : رجال الصناعة المتنفّذين ، الرأسمال البنكي ، القيادة السياسية والقوى العسكرية : هذه العناصر الرئيسية للإمبريالية الألمانية هي التي « جرفت » بسمارك من طريقها خلال فترة انتقال ألمانيا من النسق الأوروبي إلى النسق العالمي ، لذي أطلق عليه « مكان تحت الشمس » .

---

(١) William Yale, The Near East. A Modern History, Ann Arbor 1958, pp. 206- 212.; Jehuda Wallach, Anatomie einer Militaerhilfe. Die preussisch-deutschen Militaermissionen in der Tuerkeu 1835-1919, Duesseldorf 1976, p.151.

(٢) Wallach, Anatomie, p.152, 167.

ولا شك أن موقف بسمارك المتحفّظ تجاه المسألة الشرقية كانت له اعتباراته الإستراتيجية وحساباته السياسية . ولهذا لم تشكّل السلطنة العثمانية عند بسمارك سوى مجال لصراع دول أوروبا الإمبريالية على أطراف القارة ، أو مجال لاستخدام السلطنة في لعبة التوازنات البسماركية ، خاصة إذا ما دعت الحاجة إلى خوض حرب على جبهتين . ولهذا لم يكن إرسال الضباط إلى السلطنة ذا وزن سياسي كبير ، إذ كانت قضايا شخصية أو مالية أو مسلكية للضباط الألمان وراء حضورهم إلى ألمانيا . كذلك فإن بيع السلاح للدولة العثمانية كان يندرج تحت شعار « السياسة الإقتصادية » .

ولكن عندما نضجت العناصر المكوّنة للإمبريالية الألمانية في بداية عصر وليم الثاني ، كان اقتسام العالم بين الدول التقليدية الكبرى قد قارب نهايته ، في وقت لم تكن المستعمرات الألمانية التي تم الإستيلاء عليها في أفريقيا والشرق الأقصى والمحيط الهادىء تحت شعار « السياسة الإقتصادية » ذات قيمة استغلالية عالية . إضافة إلى ذلك ، كان الطريق إليها تحت رحمة البحرية البريطانية . ولهذا السبب كان التوسع الألماني لا يتناسب مع طموحات الرأسمال الألماني ، بل دفع الإمبريالية الألمانية نحو التطلع إلى إعادة تقسيم العالم . وكانت عوامل النجاح في ذلك كبيرة وتكمن في الإقتصاد القوي وشخصية الإمبراطور الألماني وقوة الجيش والتسلّح الأفضل بالمقارنة بالجيوش الأوروبية .

ومن أهم المناطق التي سعى إليها الألمان للسيطرة وتأمين « مكان تحت الشمس » هي آسيا الصغرى ، التي اعتبرها الألمان منطقة صالحة لامتصاص الرأسمال لناحية المشاريع واستغلال الثروات الباطنية كالفحم والكروم والرصاص والنفط وإقامة مشاريع زراعية لتأمين مواد خام كالقطن الذي تحتاج إليه صناعة المنسوجات الألمانية ، أو تأمين استهلاك البلاد من المواد الغذائية كالقمح والحبوب . فدفعوا إليها رجال الصناعة والمقاولين والبنوك والشركات وحتى المؤسّسات التبشيرية والإستشراقية .

وكانت الأهمية الاستراتيجية لآسيا الصغرى توازي أهميتها الإقتصادية . فعن طريق البلقان البرّي يمكن لألمانيا أن تصل إلى آسيا الصغرى دون أن يعترضها الأسطول البريطاني . ومن آسيا الصغرى يمكنها مناهضة بريطانيا في مصر والهند وكذلك السيطرة على طريق الهند عبر الفرات ودجلة وإيران . ولهذا السبب عندما بدأت ألمانيا تندفع نحو الشرق ، أقلقت سياسة ألمانيا إستراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة حيث لامست مناطق نفوذهم .

وفيما كانت استراتيجية بريطانيا مع الهند **استراتيجية بحرية** تمر عبر الأطلسي فمضيق جبل طارق فالمتوسط ، فالسويس ، فالمحيط الهندي ، كانت استراتيجية ألمانيا الشرقية إذاً نحو « مستعمرتها المقبلة » **استراتيجية برّية** تمرّ عبر البلقان نحو آسيا الصغرى . ولهذا كان من الضروري أن يتم ربط منطقة وسط أوروبا بالدولة العثمانية وخلق وحدة إقتصادية من بحر الشمال إلى آسيا الصغرى . ولهذا السبب لم يكن خط حديد بغداد مشروعاً فنياً اقتصادياً فحسب ، بل سياسياً، إستراتيجياً وعاملاً حاسماً في تجسيد استراتيجية ألمانيا المشرقية البرية .